نحو تخطيط استراتيجي
للتنمية السياسية في العراق

Towards a Strategic Planning for Political Development in Iraq:

أ.م.د. عمر كامل حسن

كلية التربية للعلوم الإنسانية – جامعة الأنبار

www.mercj.journals.ekb.eg

الملخص:

يقدم البحث تصور إستراتيجي لتجاوز أو معالجة إشكاليات التنمية السياسية في العراق في ضوء المعوقات أو الكوابح الجيوسياسية التي تقف حائلًا أمام استكمال مساراتها، وتطلب ذلك تحديدًا أطر الربط النظري (الجغرافيا) و(التنمية) باعتبارهما ثنائية متلازمة. وتأصيل نظري لمفهوم التنمية السياسية وانصرف البحث لإثبات صحة الفرضيات إلى إجراء تحليل جغرافي سياسي لمقومات بناء الدولة المدنية في العراق ومناقشة متغيرات التنمية السياسية وواقعها والتحديات التي تعتريها في العراق

وفي ظل الواقع المذكور توصل البحث إلى أن هناك أكثر من رؤية إستراتيجية لمعالجة مواطن الخلل التي اعترت التطبيقات العملية لمفهوم التنمية السياسية عند إسقاطها على الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي في العراق

middle-east2017@hotmail.com
M.E.R.C
ISSN 2536-9504

Abstract:

The research provides a strategic perspective to overcome or address the problems of political development in Iraq in the light of obstacles or geopolitical constraints that stand in the way of completing its tracks, and specifically required theoretical frameworks (geography) and (development) as a syndrome. And theoretical rooting of the concept of political development and the research went to prove the validity of the hypotheses to conduct a geopolitical analysis of the elements of building a civil state in Iraq and discuss the variables of political development and its reality and challenges in Iraq.

In the light of the aforementioned reality, the research concluded that there is more than a strategic vision to address the deficiencies that considered the practical applications of the concept of political development when dropped on the political, economic and social reality in Iraq.

middle.east.center@gmail.com
M.E.R.C
ISSN 2536-9504

المقدمة:

لا تختلف التنمية السياسية عن التنميات الأخرى كالتنمية البشرية والاقتصادية والاجتماعية. ويذهب فريق من الباحثين إلى أن التنمية السياسية هي محصلة لنتائج نجاح التنميات الأخرى. فيما يذهب فريق آخر إلى أن نجاح التنمية السياسية يهيء الأفق الواسع لنجاح بقية التنميات بالرغم من أهميتها جميعًا كحزمة واحدة لتقدم الدول على اختلاف توجهاتها وأيديولوجياتها.

بغض النظر عن الرؤيتين أعلاه. فإن التنمية السياسية تعد هدفًا تسعى إليه جميع النخب السياسية والفكرية والثقافية والأكاديمية من أجل تقدم دولتهم، وتخليص الوطن من الأزمات التي تواجه العملية السياسية بتحقيقها للاستقرار السياسي وحماية مجتمعاتهم من الإرهاب الفكري. علاوة على ذلك، فإن تطبيقاتها العملية تضمن الحريات على اختلافها وفق الثوابت الوطنية التي تقرها الدساتير الوطنية. وفق هذه المعاني، فإن التنمية السياسية تعني إشاعة وترسيخ ثقافة سياسية هدفها الأسمى رفعة الأوطان وإبعاد المجتمعات عن دائرة الأفول الفكري.

وإذا كنا تقصدنا إيراد هذه التوطئة هنا، كمقدمة لما يسرد من تحليل لتقويم المسار الديمقراطي أو التجربة الديمقراطية في العراق، فإن ورقتنا البحثية تهدف من ورائها السير بالدولة العراقية نحو الأفضل عبر الوصول الى ما ينبغي أن يكون عليه الانموذج الديمقراطي في العراق بكل ما يضمنه من أساسيات مثل: الدستور، العملية السياسية وأركان تداولها وأبعادها، علاوة على ما ينبغي أن يكون عليه المجتمع المدني العراقي. فما من تجربة ديمقراطية جديدة، إلا واكتنف مسارها العديد من التحديات ومواطن الوهن ليس في مرجعياتها فحسب، ونعني هنا الدستور، وإنما بمسارها أيضًا ونعني هنا مسيرة العملية السياسية.

أولًا – أهمية الدراسة: في ضوء ما تمر به العملية السياسية في العراق من أزمات منذ انطلاقها عام ٢٠٠٣ وإلى الآن؛ إذ جعل الاحتلال الأمريكي في العراق الأبواب

مفتوحة أما النزاعات السياسية الكامنة والظاهرة التي لبست لباس الصراع العرقي والطائفي، المعبر عن المصالح الاجتماعية والسياسية لمجاميع معينة باتجاه مجاميع أخرى. كما إن الإجراءات السياسية المستعجلة التي اتخذتها قوات الاحتلال الأمريكي بدءًا من تشكيل مجلس الحكم الانتقالي، إلى صوغ الدستور الدائم المستند إلى القانون المؤقت لمرحلة الحكم الانتقالي في العراق الذي قاده الحاكم المدني بول بريمر في العراق، ثم التصويت المستعجل عليه، توجت بإجراءات الانتخابات العامة. وقد أفضى ذلك إلى تعميق الأزمة الموروثة عن النظام السابق ذي اللون السياسي الواحد المتصارع منذ أبد بعيد مع قوى الاحتلال، والتحول السريع إلى أزمة مستعصية ومتواصلة، وبأنفاس عرقية وطائفية، ومن ثم إلى اللجوء إلى العنف المفرط وسيلة وحيدة في التعامل بين الأطراف.

ثانيًا- أهداف الدراسة: تقدم الدراسة رؤية استراتيجية لتجاوز التحديات ومعالجة مواطن الضعف التي اكتنفت مسيرة العمل الديمقراطي في العراق تلك التحديات التي عرقلة عملية تحقيق التنمية السياسية في العراق.

ثالثًا- مشكلة الدراسة: تنطلق مشكلة الدراسة من التساؤل الآتي: ما مدى ارتباط التحول الذي جرى في العراق بعد العام ٢٠٠٣ بمخرجات تنموية سياسية واضحة المعالم.

رابعًا- فرضيات الدراسة:ومن خلال مشكلة الدراسة، يمكن صياغة الفرضية الآتية: وجود علاقة ارتباط بين العملية السياسية والتنمية السياسية في العراق.

خامسًا- تساؤل الدراسة: تطرح الدراسة تساؤلًا مفاده: ما مدى ارتباط التحول الذي جرى في العراق بعد العام ٢٠٠٣ بمخرجات تنموية واضحة المعالم.

سادسًا- حدود الدراسة: ينحصر إطار الدراسة ضمن حدود العراق بوصفه (وحدة طبيعية وبشرية) واحدة.

سابعًا- منهجية الدراسة: اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي والمنهج الاستقرائي بهدف تأصيل مبدأ الحياد في البحث العلمي للتوصل إلى نتائج أكثر علمية وموضوعية. وقد اعتمدت الدراسة المنهج التاريخي التحليلي من أجل فهم الماضي فهمًا أكثر دقة لغرض تحليل الأحداث السياسية الجارية، أي إنه يدور حول الماضي من أجل تفسيره بصورة أوضح بدلًا من مجرد سرد الأحداث التاريخية حتى يتسنى فهم المشكلات والأوضاع السياسية الحاضرة. وقد شهدت السنوات الأخيرة -في ظل المدرسة ما بعد السلوكية - عودة إلى الاهتمام بالدراسة التاريخية في علم السياسة، وإلى توظيف المنهج التاريخي على أن لا يتجاوز الباحث مجرد السرد والوصف إلى التحليل.

ثامنًا- هيكلية الدراسة: تضمنت خطة بحثنا نحو تخطيط إستراتيجي للتنمية السياسية في العراق ؛ فضلًا عن المقدمة والخاتمة ثلاثة مباحث:

- التخطيط الاستراتيجي ورسم سياسات التنمية.
- إشكاليات عملية التنمية السياسية في العراق بعد عام ٢٠٠٣.
- رؤية استراتيجية لمعالجة مواطن الخلل التي اعترت التطبيقات العملية لمفهوم التنمية السياسية.

المبحث الأول

التخطيط الاستراتيجي ورسم سياسات التنمية

تتداول الأوساط الفكرية والعلمية والتدريبية مصطلح الاستراتيجية بمفرداته كـ (التخطيط والتحليل والإدارة والتدبير والصبر والتدوير)، وتختلف كل مفردة عن سابقتها بسياقاتها ومساكلها وأدواتها وإخصائيها. وعليه؛ فإن أي جهد إنساني تقريبًا ينطوي على استراتيجية من نوع ما[1]. من هنا جاء تعريفها الشامل وهو: إن الاستراتيجية هي فن استخدام الوسائل لتحقيق الغايات. أي بمعنى مزاوجة القدرات والموارد لتحقيق الأهداف، بتطويع عوامل القوة والتأثير لتحقيق الغايات المنشودة. إذًا إن المفردة متطورة المعنى لا

يقتصر على تعيين مضمون مطلق وثابت. إنها كلمة متحركة ويستعان بها على بيان نشاط أو فعل معين في ميدان من الميادين المتنوعة في السياسة بصورة عامة. ولذلك فإن سعة مضمونها لها صلة بمعنى السياسة. كما إن فحواها الضيق من حيث ارتباطها بالقيادة – وفي الأرجح القيادة العسكرية– قد اتسع برأي الدكتور كاظم هاشم النعمة ليندرج إلى لواء الاستراتيجية نشاطات سياسية واقتصادية واجتماعية والى غير ذلك. لذلك، بات من الطبيعي في أدبيات العلوم الاجتماعية في الوقت الراهن أن نعثر على مصطلح الاستراتيجية في أكثر من مكان وفي أكثر من معنى. ومما تترتب على ذلك أن اللجوء إلى توصيف أشياء عديدة بالاستعانة بمفردة استراتيجية أثقل مضمون الكلمة بمعاني قد لا تمت لها بقرابة. وغدى شائعًا أن تكون الكلمة ذات معنى "سياسة" أو "خطة" أو "عام" أو "مستقبل" فضلًا عن معناها الدقيق الذي يشير الى استخدام القوة العسكرية لتحقيق الأغراض السياسية[٢].

إن المرونة في استخدام كلمة ستراتيجية جعلها أكثر غموضًا في حين إنها في واقع الأمر أنها استخدام كافة موارد القوة القومية، الاقتصادية منها والدبلوماسية والعسكرية، في متابعة المصالح الوطنية في السلم والحرب على حد سواء.

أولًا–التخطيط الاستراتيجي:

يعد التخطيط الاستراتيجي عملية ذهنية تتطلب تفكيرًا منطقيًّا عميقًا ورؤية مستقبلية ثاقبة وتحديدًا دقيقًا للأهداف ودراسة علمية متكاملة لتحديد البدائل وتقييمها والتنبؤ بالنتائج المتوقعة واختيار أفضل البدائل لتحقيق الأهداف المنشودة في إطار الإمكانيات الحالية والمتوقعة من خلال برنامج موقوت ومحدد للعوامل والأساليب الواجب اتباعها لمواجهة الاحتمالات المنتظرة[٣].

يقصد بـ (التخطيط الاستراتيجي): انتخاب وتحديد الأهداف الاستراتيجية المرتبطة بالغاية الاستراتيجية، واستخراج المبادرات لمجموعة أنشطة وأعمال تحقق

أعلى معايير الجودة وتؤمن أفضل انسيابية في أداء المؤسسات بشكل يضعف تحقيق الأهداف المنتقاة (والمحددة في الاستراتيجية الشاملة العليا للدولة وخطط المؤسسات الساندة المستفيدة) [٤].

إن مفهوم التخطيط الذي أوردناه آنفًا يشير إلى عنصرين أساسين هما:

أ- التفكير قبل الأداء. ب- الأداء في ضوء الحقائق.

ولذلك يعتبر التخطيط الوطني القومي الشامل من المهام الرئيسة للقيادة السياسية وعنصرًا مهمًّا في التخطيط للأمن الوطني ويرتبط بالمستقبل واستخدام علم المستقبل والنظريات والأساليب العلمية الحديثة التي تساعد على ذلك [٥]. بيد إن البعض يذهب لجعل التخطيط الاستراتيجي مجموعة بيانات أكاديمية تستخدم لأغراض التفتيش أو الدعاية، وفي الحقيقة أن التخطيط جزء من (دورة استراتيجية) – كما نعتها الباحث الاستراتيجي الدكتور مهند العزاوي- تبدأ بالتخطيط وتمر بالتحليل والإدارة والتدبير والصبر والتدوير والتقييم. ونَعْتِ ذلك بـ (الدورة الاستراتيجية) جاءت في ظل المتغيرات واتساع القنوات الإدارية المؤسساتية الحكومية والخاصة والضاغطة، لذلك لابد من وضع علاقة حاكمة لكل الأطراف من خلال ورش التخطيط الاستراتيجي الفاعلة التي تنتقي القيم الاستراتيجية وفقًا للموارد البشرية والمالية والمادية والمعنوية، لتحقق أفضل استثمار في رأس المال الاجتماعي هدف الدولة إذا ما أخذنا بنظر الاعتبار أن الفرد هو الوحدة الأساسية في هذه الدورة الاستراتيجية في التخطيط والتحليل والبحث واتخاذ القرار وكمستفيد ومستهدف [٦].

الجدير بالذكر، إن الخطة الاستراتيجية عناصر متعددة؛ ولأن المجال لا يتسع لذكرها، وبقدر تعلق الأمر بموضوع التخطيط الاستراتيجي لمعالجة الكوابح الجيوسياسية التي تعتري التنمية السياسية في العراق يحدد بحثنا هذه العناصر وفق المخطط الآتي:

• مخطط رقم (١) العناصر الأساسية لأجندة الاستراتيجي للتنمية السياسية التخطيط

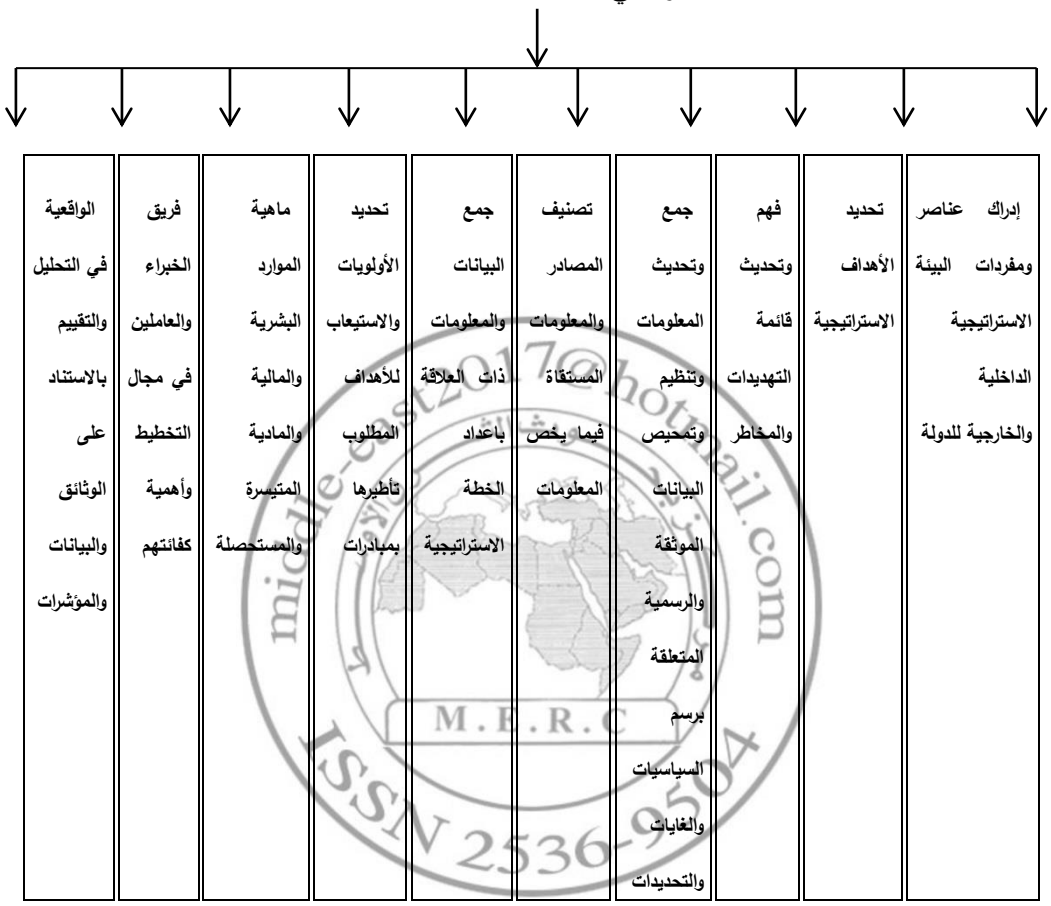

المصدر: مهند العزاوي، التخطيط الاستراتيجي ورسم السياسات، مركز صقر للدراسات الاستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠١٤، ص ٥

ثانيًا- الجغرافيا والتنمية.. ثنائية متلازمة:

منذ زمن طويل، اهتم علماء الجغرافيا والاجتماع بالتفاوت الاقتصادي والاجتماعي الموجود سواء بين الدول أو بين الأقاليم أو بين المناطق. وقد أسهمت خبراتهم في فهم التنمية، بتعريفها: بأنها عملية من طريقها تُحسن الدولة المستوى الاقتصادي والاجتماعي لسكانها، وكذلك استخلاص محصلة هذه العملية. وتبني العلماء من مختلف التخصصات مثل: الأنثربولوجيين، والسوسيولوجيين، والاقتصاديين ومن علم السياسة وجهات نظر مختلفة لدراسة التنمية، بيد إن المساهمة المميزة لعماء الجغرافيا تتحدد بأنهم ينظرون لعملية التنمية بإطارها الواسع والشامل الذي يدمج الخاصيات البشرية والبيئية للدولة مع إرثها التاريخي وعلاقاته مع الدول الأخرى [٧].

ويمكن أن نتلمس ذلك من رؤية (الدكتور فان فالكنبرغ) للجغرافية السياسية بأنها: جغرافية الدولة أو الوحدات السياسية التي تعني أو تشتمل على دراسة كل دولة من دول العالم كوحدة ذات كيان خاص يتسم بميزات معينة في الإنتاج والاستهلاك وفي القدرة على تلبية احتياجات سكانه والمساهمة في ذات الوقت رخاء العالم وأمنه. كما تدرس أيضًا المقومات المختلفة التي يتوقف عليها تقدم الدولة وقوتها، وتفسر العلاقات القائمة بينها وبين غيرها من الدول على أساس جغرافي [٨]. لذلك يشير (الدكتور عبدالمنعم عبدالوهاب) إلى الرؤية ذاتها بقوله: أنها الحقل – أي الجغرافية السياسية – الذي يدرس الوحدات السياسية وواقعيتها الجغرافية في العالم من حيث وجودها وتطورها في مضمار القوة، وتحليل أسس العلاقات بين تلك الدول ومدى أثرها في ذلك التطور أو البقاء [٩].

وفق هذه المعاني، فإن الباحث الجغرافي السياسي يستشعر مسؤوليته عن عمليات التنمية، التي تعني تطوير وتحسين مستويات هذا الاستخدام، في الأقاليم المعمورة مرة، وترشيد وحسن توجيه خطوات الأقدام على غزو بداية مشوار الاستخدام في الأقاليم غير المعمورة مرة أخرى.

وفي إطار هذه المسؤولية يعرض الباحث الجغرافي السياسي، ويعترض على التخطيط الذي يقع أو يتخبط في التحيز التنموي، الذي يفضي إلى شيء كثير من الخلل، وعدم التوازن، وبين حصص قطاعات استخدام الأرض أحيانًا، أو حصص الأقاليم والمساحات والمناطق أحيانًا أخرى. ويقدم الباحث في صحبة هذا الاعتراض، نمطًا من التخطيط الأنسب، الذي لا يقع أبدًا في خطيئة التحيز التنموي ومضاعفاته. ويتمثل هذا النمط في التخطيط الإقليمي [١٠].

وفق هذه الرؤى، تبرز العلاقة الجدلية بين الجغرافيا والتنمية – باعتبارها ثنائية متلازمة– لا يمكن فصل بعضها عن البعض الآخر، كون التنمية وإن اختلف المهتمون في تحديد مفهومها، فإنهم لا يختلفون في أنها تعتمد على أربعة مرتكزات أساسية وهي رأس المال والموارد الطبيعية والموارد البشرية والتكنولوجيا [١١] فضلًا عن ذلك، فان الحسابات القومية لدولة ما، تدور في الغالب حول ثلاث نقاط: (١) الإنتاج (٢) الاستهلاك (٣) الإضافة إلى الثروة. وليس بخافٍ أن كل ما يعد دخلًا لجهة في الحسابات القومية يعد إنفاقًا لجهة أخرى في تلك الحسابات. وهذه سمة من سمات القيد المزدوج أو الثنائي لكل فقرة تدخل في الحساب [١٢].

وبما إن المسرح الجغرافي لحركة رأس المال والتكنولوجيا يكمن في الموارد الطبيعية والبشرية، وبما إن الجغرافيا معنية في دراسة العلاقة بين الأرض والإنسان وما ينتج عن هذه العلاقة والتأثير المتبادل بينهما من نشاطات اقتصادية واجتماعية، فإن نتائجها تنعكس على مدى تراكم رأس المال ومدى توفر أساسيات التكنولوجيا. وإذا كانت التنمية بمفهومها الحديث تعتمد أساسًا على التخطيط الاستراتيجي سواء كان على مستوى البلد أو الإقليم فإن الجغرافيا هي المجال العلمي الذي يحدد حالة الإقليم أو الظاهرة الجغرافية سواء كانت طبيعية أو بشرية أو سياسية أو اقتصادية في حالتها القائمة ويفسر كيف وصلت تلك الظاهرة إلى ماهي عليه وعبر أية سلسلة من التطورات [١٣].

ثالثًا– التنمية السياسية "مقاربات مفاهيمية":

يعد مفهوم التنمية من أهم المفاهيم العالمية في العصر الحديث، وتبرز أهمية مفهوم التنمية في تعدد أبعاده ومستوياته وتشابكه مع العديد من المفاهيم الأخرى. وقد برز مفهوم التنمية بدايته في علم الاقتصاد؛ إذ استخدم للدلالة على عملية إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين، بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراده. ثم انتقل مفهوم التنمية إلى حقل السياسة، حيث ظهر كحقل منفرد يهتم بـ(عملية التطور الديمقراطي في العالم)[١٤].

ويحدد مراد شحماط ولبنى جصاص تاريخ ظهور المصطلح في الأدبيات السياسية بقولهما: إن المفهوم قد برز بعد الحرب العالمية الثانية، بعد أن انتقل من علم الاقتصاد الى علم السياسة منذ ستينيات القرن العشرين، على ايدي رواد لجنة السياسات المقارنة التي أخرجت سلسلة من سبعة مجلدات بعنوان (التنمية السياسية) ساهم فيها كل من مايزوون سيدني فيربا، وجوزيف لابالمبارا، ولوسيان باي، وجيمس كولمان، إضافة الى ليونارد بايندر [١٥].

وقد توافقت العديد من الأدبيات الغربية على تعريف التنمية السياسية باعتبارها عملية تغيير اجتماعي متعدد الجوانب غايته إيجاد نظم تعددية تحقق المشاركة السياسية وترسخ مفاهيم الوطنية والسيادة والولاء للدولة المدنية. وبالتالي فهو مفهوم يقوم على مجموعة من القواعد [١٦].

- القاعدة القانونية– والتي تشير إلى سيادة القانون على كافة مواطني الدولة.
- القاعدة الاقتصادية – السياسية والتي تتمثل في تحقيق العدالة بإشباع الحاجات المادية للمواطنين.
- قاعدة إدارية سياسية تتمثل بالقدرة على أداء الأدوار والوظائف في شتى الميادين يتمتع بثقافة سياسية معينة.

وهذا يقودنا إلى تحديد أهداف التنمية السياسية، وهنا لا نجد بدًا من اقتباس رؤية (روبرت وارد) بشأن تلك الأهداف بقوله: هو التحرك نحو مجتمع عصري يتميز بقدرته الفائقة على السيطرة أو التأثير على الظروف المادية الاجتماعية في بيئته، ويتميز بنظام للقيم تحدده نظرة متفائلة أساسًا حول الرغبة في هذه القدرة ونتائجها. وفق هذا التحديد الدقيق لـ " أهداف التنمية السياسية " يتضح لنا، أن التنمية السياسية عمومًا لا تختلف بالمعنى العام عن أنواع التنميات الأخرى كالتنمية الاجتماعية والبشرية والاقتصادية بيد إن التنمية السياسية تتقدم الجميع بخطوة منفردة في صدارة المتغيرات السياسية لكون نجاحها يهيء الأفق الواسع لنجاح بقية التنميات بالرغم من أهميتها جميعًا كحزمة واحدة لتقدم الدول على اختلاف أيديولوجياتها [١٧].

ولابد من القول أيضًا إن عملية التنمية السياسية تعد (جزءًا رئيسًا) من عملية التنمية الشاملة، ويربط بينهما علاقة تفاعلية وتأثير متبادل، وأهمية وجود هذه العلاقة التأثيرية المتبادلة يستند على:

- أن التنمية السياسية تعد فرعًا متخصصًا من فروع التنمية الشاملة، وهي تضم أفرع متعددة الاقتصادية والثقافية والإدارية والبشرية.
- أن عملية التنمية السياسية تشغل من ناحية الأهمية موقع الصدارة بين مجموعة العمليات التنموية الأخرى؛ لأن عملية التنمية الشاملة لا يمكن إنجازها، إلا بقيام مؤسسات سياسية تؤمن بفلسفة التغيير الدائم والتطور المستمر والتقدم المتواصل وتضع المخططات العملية لتطبيق هذه الفلسفة [١٨].

ويحدد (عبدالعالي دبلة) في مؤلفه (الدولة رؤية سوسيولوجية) ثلاثة اتجاهات رئيسة للتنمية السياسية: [١٩]

- الاتجاه الأول: يضم الذين يفهمون التنمية السياسية بمعنى التأسيس السياسية الذي يشمل التعبئة السياسية والتكامل السياسي، والتمثيل السياسي.
- الاتجاه الثاني: يضم الذين يرون في التنمية السياسية مرادفًا للتحديث السياسي، وهذا الأخير هو عملية حدثت تأريخيًّا، وتعني التحول الذي حدث في المجتمعات

الغربية منذ القرن الثامن عشر. وفي هذا الصدد، يرى (صموئيل هانتغتون ودونغور) أن التنمية السياسية هي النتائج السياسية لعملية التحديث.

- الاتجاه الثالث: يضم الذين يعتبرون أن التنمية السياسية هي تحديث زائد تأسيس سياسي، وأي اختلال سياسي في أحد عناصر هذا الأخير وغيرها من المظاهر السلبية. ويعد جاكوديب من أبرز الباحثين الذين تبنوا هذا الاتجاه.

وفي ضوء دراسته عن النماذج العربية في التنمية السياسية، انطلاقًا من النظرة البنائية – الوظيفية للنظام السياسي كنظام فرعي في إطار النظام المجتمعي يؤكد الدكتور (أحمد خميس) على وجود أبعاد ثلاثة للتنمية السياسية هي: بناء المؤسسات السياسية، تحديث الثقافة السياسية، زيادة فعالية النظام. ويضيف: يمكن التمييز في خصوص الظاهرة السياسية بين مقومات ثلاثة هي:

- المقومات المادية وتتضمن الإقليم والعامل الجغرافي وتوزيع الثروات.
- المقومات النظامية وتتضمن هيكل الدولة أو الإطار النظامي للوجود السياسي.
- المقومات المعنوية وتتضمن الأيديولوجية والدين والأمن القومي.

الأولى والثانية تمثل الناحية الشكلية في الظاهرة السياسية. والثالثة هي الناحية المعنوية وعملية التفاعل بين الأولى والثانية من ناحية والثالثة من ناحية أخرى تمثل الناحية الديناميكية في الظاهرة السياسية أو في النظام السياسي وتعبر عنها مدى فعالية النظام باعتبارها البعد الثالث من أبعاد التنمية السياسية. بينما تعبر عملية بناء المؤسسات السياسية عن الناحية المشكلة. وتعبر عملية تحديث الثقافة السياسية عن الناحية المعنوية [٢٠].

علاوة على القواعد، والأهداف، والاتجاهات، فإن للتنمية السياسية سمات تتلخص سماتها بما يأتي: [٢١]

- إنها عملية مستمرة، لا تتوقف عند حد معين من أجل تحقيق التقدم.

- إنها عملية معقدة؛ إذ تكون جذرية أو ثورية، فهي معقدة؛ لأنها تتطلب إعادة تكييف الوافد (الجديد) مع القديم، وكذلك إعادة صياغة القديم بما يتلاءم مع الجديد وهي جذرية، أو ثورية نتيجة تناقضات بين ما هو تقليدي وما هو جديد.
- إنها طويلة ذات مراحل: وهذا يعني أنها تتطلب فترة زمنية طويلة خلال الانتقال من المجتمعات التقليدية إلى المجتمعات الحديثة، ويكون ذلك عبر مراحل أو مستويات مختلفة وهذا ما ذهب إليه (د. رستو)؛ إذ اعتبر أن الانتقال من المجتمعات البدائية الى المجتمعات الحديثة يحتم المرور بخمس مراحل وهي:
- مرحلة المجتمع التقليدي القديم أو المرحلة التي تتهيأ فيها الظروف للانطلاق.
- مرحلة الانطلاق الفعلي ومرحلة السير نحو النضج ومرحلة الاستهلاك الجماعي الواسع.

إنها عالمية ونظامية ومتجانسة، فهي عالمية؛ لأنها تحدث في كل المجتمعات، بفضل ظاهرة العولمة، وتطور تقنيات الاتصال. وهي عملية نظامية باعتبار أن تغيير في مجال معين يتبعه تغيير في كل المجالات الأخرى، وهذا يعني أن العناصر المكونة لعملية التنمية السياسية مترابطة ببعضها البعض كما إنها عملية متجانسة؛ لأنها تحمل سمات مشتركة للمجتمعات الإنسانية، وبالتالي على المجتمعات التقليدية التخلي عن بعض عاداتها او تطويرها وفق عادات ومتطلبات المجتمعات الحديثة.

وفي مجال التطبيق العملي الجغرافي – السياسي للتنمية السياسية في العالم يمكن أن نميز أنموذجين هما: أنموذج مجتمعات أوروبا الغربية، المتمثلة بالليبرالية السياسية، والتعدد الحزبي والحرية الاقتصادية، وهو بذلك أنموذج يركز على الجانب السياسي المؤسسي، وفي ذلك توجه معاكس تمامًا للتصور الاشتراكي (الأنموذج الثاني) الذي يرى أن مسار التنمية يجب أن يقتفي آثار التجربة الاشتراكية السوفيتية منطلقًا من معطيات النظرية الماركسية القائمة على التخطيط المسبق، والملكية العامة، والحزب السياسي الواحد وتعبئة الجماهير، ووضع عقيدة سياسية تستلهم المثل

الاشتراكية. بيد إن هذا الأنموذج قد انحسر تطبيقه الجغرافي – السياسي في العالم بعد نهاية الحرب الباردة وسقوط الراعي الرسمي له المتمثل في الاتحاد السوفيتي وبقي محصورًا في جغرافيات – سياسية ثلاثة هي الجغرافيا السياسية للصين وكوريا الشمالية وكوبا، وهو الأمر الذي ساهم في هيمنة التوجه الليبرالي [٢٢].

إذًا تشير التطبيقات الجغرافية – السياسية للتنمية السياسية في المجتمعات الغربية أنها تزايد معدلات التباين والتخصص في الأبنية السياسية، وتزايد علمانية الثقافة السياسية من خلال إيجاد نظم تعددية على شاكلة النظم الاوروبية، تحقق النمو الاقتصادي والمشاركة الانتخابية والمنافسة السياسية، وترسخ مفاهيم الوطنية والسيادة والولاء للدولة القومية. وبهذا، فإن التنمية السياسية، تعني إذًا، التغيير الجذري للنظام القائم واستبداله بنظام آخر أكثر كفاءة وقدرة على تحقيق أهداف الشعب ومصالحه[٢٣]. وفي هذا وصف دقيق للأحداث التي وقعت في بعض دول الوطن العربي؛ اذ لم تقف مطالب الشعوب عند مستوى الإصلاح السياسي وحسب، وإنما طالبت بشكل واضح بتغيير النظام جذريًا، وهو ما لوحظ في كل من تونس، ومصر، وليبيا، واليمن، وسورية، ونلاحظ الآن في الجزائر والسودان.

المبحث الثاني

إشكاليات عملية التنمية السياسية في العراق بعد عام ٢٠٠٣

يذهب فريق من المختصين بالتنمية السياسية إلى أن الدولة العراقية الحديثة منذ نشأتها في العام ١٩٢١، لم تتعدَ عملية التنمية فيها عن كونها شعارات حملها الخطاب السياسي لجُل نظم الحكم المتعاقبة كشفت عن نوايا وأمنيات تهدف إلى القضاء على التخلف السياسي بكافة أبعاده وآثاره وصولًا إلى اللحاق بركب التقدم والحداثة، ورافقها حالة غياب الاستقرار السياسي تذرعت به تلك النظم لتبرير الفشل

في الانتقال بالتنمية من مرحلة التنظير إلى مرحلة التطبيق العملي الجغرافي – الساسي وجعله ظاهرة ملموسة في الحياة السياسية [٢٤].

فيما يذهب فريق مختص آخر إلى رؤية مقاربة إلى حد ما لرؤية الفريق الأول لكنها أقل حدة؛ إذ يعتقدون أن في العراق تأريخيًا، كانت هناك قوتان محليتان أساسيتان كانتا تديران الدولة. الأمة العراقية: أولًا حلقة ملاك الأراضي التي عززت اندماج كافة الفئات النشطة في مجتمع زراعي، وثانيًا النخبة البيروقراطية العسكرية المتحررة عن المؤسسات العثمانية. وقد طور ملاك الأراضي والبيروقراطيون العسكريون، معًا مصالح مشتركة، واندمجوا في إطار دولة العهد الملكي. كانت هذه الطبقة متعددة الاثنيات ومتنوعة المشارب الدينية، وقد ساهمت في بناء كافة مؤسسات الدولة، بالمقابل، حسنت الأنظمة العسكرية بين (١٩٥٨–١٩٦٨) من تمثيل الطبقات الوسطى الناشئة، لكنها حطمت مؤسسات الاندماج الوطني (البرلمان). كما يعتقدون أن النظام التوتاليتاري قد دمر آليات الاندماج والتمثيل. ويخلص هذا الفريق إلى أن كافة الأنظمة التي أعقبت الملكية قادت إلى إنتاج حكم مركزي، بوعي أو بدونه، لصالح محافظات على حساب محافظات أخرى [٢٥].

وبعد الانهيار الشامل لمؤسسات الدولة عقب الغزوة الكولونيالية الأمريكية–البريطانية في العام ٢٠٠٣، كان من المؤمل إنتاج نظام وطني جامع قائم على علاقات المواطنة والاندماج الاجتماعي والوطني. وليس ذلك بعزيز على العراقيين– ولا غريب عن تأريخهم السياسي المعاصر– إذا اجتمعت إرادتهم على ذلك، واستقلوا بقرارهم السياسي والسيادي. قد تطول الطريق إلى هذا الهدف، لكنها وحدها السبيل إلى إعادة بناء الوطن والدولة.

تأسيسًا على ما تقدم، يطرح البحث تساؤلًا مفاده: ما مدى ارتباط التحول الذي جرى في العراق بعد العام ٢٠٠٣ بمخرجات تنموية سياسية واضحة المعالم. الإجابة

عن هذا التساؤل يحتم على الورقة البحثية. تناول ثلاثة محاور وفق تحليل معمق يحاول تشخيص مواطن الضعف التي اعترت التطبيقات الجغرافية- السياسية لعملية التنمية السياسية في العراق وما رافقها من عقبات أو كوابح جيوسياسية.

المحور الأول: إشكالية التطبيق العملي لعملية التنمية السياسية في ضوء جيوستراتيجية المشروع الأمريكي.

إن الفهم الموضوعي، لما يجري في العراق حاليًا، يحتم على الباحث تحليل جيوستراتيجية المشروع الأمريكي في العراق والتي مهدت فيما بعد للأزمات التي مرت بها الدولة العراقية. وهنا لا سبيل إلا باستعادة معطيات المحطات الأساس في عملية تفكيك الدولة والمجتمع التي تعرض لها العراق منذ العام ٢٠٠٣؛ ومن دون العودة إلى هذه المقدمات – التي أنضجها الاحتلال ورعاها- لا يمكن فهم التحديات التي اعترت مسار التنمية السياسية في العراق.

المحطة الأولى: هي الغزو والاحتلال؛ وفيها أنجزت الغزوة الكونيالية الأمريكية-البريطانية هدفها الأساس في تدمير الدولة العراقية (لإسقاط النظام القائم فيه فحسب على ما ادعته الدولتان الغازيتان)، من طريق حل جيشها الوطني، وتفكيك مؤسساتها (مجلس الحكم الانتقالي) بالاحتلال وحاكمه المدني. وما توقفت الغزوة الكولونيالية، عند هذا الحد، وإنما ذهبت إلى أبعد من ذلك كثيرًا، إلى إنجاز عملية جراحية قيصرية، ومعقدة للبنية الاجتماعية العراقية، مزقت فيها النسيج الاجتماعي والوطني اللاحم، وجيشت الغرائز العصبوية (الطائفية والمذهبية والعرقية والعشائرية) وشجعتها على التعبير عن نفسها في " هويات" ومؤسسات فرعية. ومن مادة هذا التفسيخ الاستعماري للكيان الاجتماعي العراقي؛ انتجت قوى الاحتلال حالة التقسيم الكياني التي رسخت شبه استقلال " إقليم كردستان" (محافظات أربيل، السليمانية، ودهوك في الشمال العراقي). ومحاولة إنتاج حالة مشابهة في جنوب وغرب العراق.

ولقد كرست ذلك في "الدستور" المؤقت (قانون الدولة الانتقالي)، الذي وضعه بول بريمر، مثلما كرست قاعدة المحاصصة الطائفية والعرقية في الحكومة المؤقتة ومؤسسات "الدولة" لتضع بذلك الأساسيات المادية لانقسام العراقيين على أنفسهم، ومواجهة بعضهم البعض الآخر [٢٦].

المحطة الثانية: تشكيل أنموذج اقتصادي، دخلت قوات الاحتلال الأمريكي-البريطاني إلى العراق حاملة مشروعًا اقتصاديًّا جذريًّا واسعًا، وذا آثار اجتماعية وسياسية بعيدة المدى. ومشروع الاحتلال هذا ينطلق من مصالح استراتيجية ومن الأيديولوجية اليمينية التي توجه قرارات السياسة الاقتصادية الدولية، والتي تواجه معارضة واسعة ومتصاعدة وتحديًّا كبيرًا من قبل الأوساط الشعبية على نطاق عالمي، وبشكل متزايد أيضًا من قبل جهات متنورة ومتنفذة في البلدان الصناعية المتقدمة والبلدان النامية.

وبما إن مشروع غزو العراق كان في واقع الأمر مشروعًا لطرف سياسي أمريكي معين، فقد جرى اختيار طاقمه الإداري من أوساط ذلك، ومن أفراد يحملون أيديولوجيته الاقتصادية والاجتماعية، فضلًا عن مواقفهم السياسية.

بلور الطاقم الاقتصادي الأمريكي أنموذج اقتصادي يقوم على إعادة هيكلة وتقليص لدور القطاع العام، وإلغاء الدعم للسلع الأساسية، وإطلاق الأسعار وأسعار الفائدة، وتخفيض الضرائب على الشركات والرسوم على الواردات، وإلغاء التمييز لصالح الشركات الوطنية في عقود ومناقصات الدولة، وفتح باب الملكية الأجنبية على مصراعيه دون اعتبار لما هو مفيد ومطلوب من هذه، من أجل توظيف هذه الملكية لأهداف معينة، وفتح القطاع المصرفي للرأسمال الأجنبي دون إمكانية تقييد حركة رؤوس الأموال عند الحاجة، وإدخال القطاع الخاص والمعايير التجارية ورأس المال الأجنبي إلى قطاعات الخدمات والمنافع العامة والقطاع الزراعي، دون ضمانات أو قيود أو رقابة كافية، وإهمال حقوق العمال ودور الدولة في التقاعد والضمان الاجتماعي، ودورها أيضًا في حماية البيئة وإدارة الموارد الطبيعية.

تأسيسًا على ما تقدم، تتفق ورقتنا البحثية مع الورقة البحثية للخبير الاقتصادي العراقي (كامل عباس مهدي)، بأن المشروع الأمريكي الذي يقوم في نهاية المطاف على كل هذه السياسات الاقتصادية لن يأتي بالتنمية الرأسمالية المعهودة – التي ترتكز عليها التنمية السياسية –، ولن يحقق الاندماج مع الاقتصاد العالمي بمعنى اندماج نمو وتطوير للاقتصاد على الرغم من الجوانب الاجتماعية المرفوضة لكثير من سلبيات هذا الاندماج، بل إن ما سنجده هو دخول شركات تعمل في مجال الموارد الطبيعية، وفي مجال النفط، وفي مجال الزراعة، وأيضًا في مجال الخدمات العامة التي ستعزز بعد زيادة الطاقات النفطية لامتصاص الفائض النفطي، يعني خصخصة الكهرباء والماء وغير ذلك، واستبعاد وجود شركات تدخل وتستثمر في القطاع، وفي قطاع الصناعة التحويلية في العراق، وفي بناء اقتصاد عراقي قادر على التنافس عالميًّا [٢٧].

المحطة الثالثة: تشكيل أنموذج سياسي، بلورت سلطة التحالف المؤقتة لمرحلة ما بعد الاحتلال مشروع يقوم على تبني ورعاية الطائفية السياسية وتعميقها، تبدت ملامحها الأولى بصيغة بول بريمر الحاكم المدني الأمريكي للعراق (١٣/أيار/ مايو – ٢٨ حزيران/ يونيو ٢٠٠٤)، الذي أسس مجلس الحكم الانتقالي في (١٣ تموز ٢٠٠٤)، وفقًا لمحاصصات بين (الطوائف) و(الإثنيات)، عابرًا عن قصد وسابق إصرار، على الهوية الجامعة للمجتمع العراقي، الموحد والمتنوع في آن.

تألف هذا المجلس المشكل بروح تفتيتية من ٢٥ عضوًا كان اختيارهم ليمثلوا الشيعة والأكراد والسنة العرب والتركمان والمسيحيين العراقيين، وجعلت حصة النصف زائد واحدًا للشيعة بمنزلة اعتراف بكونهم الأغلبية، من دون الاستناد إلا إلى ادعاءات ما سمي ببيان الشيعة الذي قُدم إلى الأمريكيين، ذلك أنه لا توجد إحصاءات رسمية تستند إلى المذهب، بل تتوقف الإحصاءات على عتبتي الدين والقومية فقط. وهنا سنجد ان في العراق أغلبيتين إحداهما عربية بنسبة تقارب ٨٠ في المئة، وأخرى مسلمة بنسبة ٩٧ في المئة [٢٨].

يوضح الجدول الآتي التركيب الإثني – السياسي لمجلس الحكم الانتقالي

جدول رقم (١)

التركيب الأثني – السياسي لمجلس الحكم الانتقالي

المكونات الأثنية الرئيسة في المجتمع العراقي	عدد المقاعد
الشيعة (العرب)	١٣
السنة (العرب)	٥
الكرد	٥
التركمان	١
المسيحيون	١

المصدر من عمل الباحث بالاعتماد على: أحمد فهمي، صراع المصالح في بلاد الرافدين، سلسلة كتاب البيان، الرياض، ط١، ٢٠٠٥،ص٢٠٩.

وقد قدمت الأحزاب الممثلة في مجلس الحكم قوائم بأسماء مرشحيها لاختيار الحقائب الوزارية الجديدة، وفعلًا أعلن مجلس الحكم في العراق أسماء الوزراء لأول حكومة عراقية بعد الاحتلال الأمريكي، حيث اعتمد المجلس في تعيين الوزراء التقسيم الإثني الديني – الطائفي – العرقي في توزيع الحقائب الوزارية، والتي تضم خمسًا وعشرين وزارة.

شهدت ظاهرة الطائفية السياسية انتعاشًا في العراق بعد الاحتلال، بشكل خاص، وفي عدد من البلدان العربية الأخرى(*). بيد إن أخطر ما في تنامي ظاهرة الطائفية السياسية على مستوى نظام المحاصصة الطائفي الذي أوجده الاحتلال الأمريكي ورعاه هو انتقال الظاهرة إلى المجتمع العراقي. وقد تجلى ذلك بما تعرض له المسيحيون في العراق، وكذلك الأيزيديون والصابئة المندائيون، علاوة على اندلاع أخطر حرب أهلية بين أهم مكونين من مكونات العاق الأساسية[٢٩].

المحور الثاني: أزمة العملية السياسية/ يتطلب التحليل هنا

أولًا: تحديد مفهومي الأزمة، والعملية السياسية.

ثانيًا: إسقاط التعريفين على أزمة العملية السياسية أو البيئة السياسية الداخلية للعراق.

ثالثًا: مدى ارتباط مسيرة العملية السياسية الديمقراطية بتحقيق التنمية السياسية في العراق.

الأزمة بحسب معجم بلاكويل للعلوم السياسية هي فترة لاستقرار نظام من الأنظمة وقابلية استمراره، ويمكن اعتبار الفترات الطويلة أزمات، فقد سمي (كي. أتش. كار) (كتابة عن الفترة المضطربة بين الحربين العالميتين الأولى والثانية ((أزمة السنوات العشرين)) Crisis the twenty years[٣٠]. ومن البديهي أن إدارة الأزمات تنطوي على بذل الجمهور لمنع امتداد نطاقها وشدتها؛ وقد يكون هذا من الصعوبة بمكان، حيث إنه قد يجعل صانعي القرار الذين يتعرضون للضغط من أجل التصرف بسرعة وبشكل حاسم يثيرون الخصوم ويدفعونهم إلى اتخاذ مواقف أكثر تصلبًا، فإطالة نطاق الأزمات وشدتها قد يؤدي إلى إطالة مدتها مما يزيد من فرص إبداء إشارات عدائية[٣١].

في حين أن العملية السياسية عمومًا يراد بها فهم إصلاح مجازي يراد منه الإشارة إلى الفعاليات السياسية الناشئة لنظام سياسي ناشئ على خلفية آخر، قد تغير بسبب أريد منه التغير عنوة وجوهريًا، الأمر الذي يتطلب توفير بدائل جديدة تحل محل النظام القديم. وبمعناها العام، تشتمل على جميع التحركات والإرهاصات التي تمارسها السلطات السياسية، وما يترتب عن ذلك من منافع، فالعملية السياسية أيًّا كان نوعها، ووقتها، وزمانها، ومكانها، تمثل حالة شبيهة إلى حد كبير يغيرها من حالات التفاعل السياسي في المجتمعات المختلفة.

كذلك تعرف: بأنها اختبار السبل والأدوات التي تتناسب مع غايات جميع العناصر المشاركة في تلك العملية وقدرتها وتطلعاتها[٣٢].

ويبقى العنصر الرئيس في تحديد معالم تلك العملية السياسية، كامنًا بمقدار اقترابها من ممارسة الشعب، صاحب الحق المطلق في تلك الممارسة ودرجة المشاركة الفاعلة فيها ويعني مقدار الحرية التي يمتلكها أبناء المجتمع بوصفهم المحرك والمساهم القادر على تحقيق درجة صنع القرار وتحديدها. وفق هذا المعنى الدقيق جاءت أهداف العملية السياسية

المركزية وهي بناء دولة ديمقراطية، مدنية حديثة وأن تكون دولة مواطنين (Citizens) لا دولة مكونات (Components): بمعنى آخر، الانتماء الكامل لأبنائها، والاحتفاظ بالهوية (Identity) الوطنية الوحدة السامية على غيرها من الهويات[٣٣].

كل ما تقدم يتطابق مع المعنى الدقيق للتنمية السياسية باعتبارها عملية تغيير اجتماعي متعدد الجوانب غايته إيجاد نظم تعددية تحقق المشاركة السياسية وترسخ مفاهيم الوطنية والسيادة والولاء للدولة المدنية[٣٤] فالدولة المدنية الرصينة إذا وفق تلك الخصائص هي تلك الدولة التي تمتلك مشروعيتها الدستورية والدولية عندما تكون ممثلة لكيانها وليس لمكوناتها، وفيها السعي الدؤوب المتواصل لمساهمة جميع المواطنين، وتحقيق الشراكة (Partnership) وليس المشاركة (Participation) وتطبيق الديمقراطية العددية وليس التوافقية، أي التي تبنى على الأساس العددي للأغلبية مقابل الأقلية، لا بمعناها الضيق الذي يقوم على فكرة تسلط أطراف معينة على أطراف أخرى منطلقين في ذلك من مفهوم الغلبة والتفرد والقسر. الأمر الذي يتطلب إلغاء المحاصصة (Quotas) التوافقية والحزبية والطائفية، واعتماد مبدأ المواطنة والكفاءة بدلًا من الانتماء والولاء في تولي مناصب الخدمة العامة بكل مستوياتها وتعزيز حرية التعبير عن الرأي والاعلام (السلطة الرابعة) والصحافة لكونه أحد أهم الوسائل الرقابية التي تتطلبها الديمقراطية في الدول الناشئة حديثًا[٣٥].

أما فيما يخص مسار العملية السياسية، ومدى ارتباطها بتحقيق التنمية السياسية المرجوة؟ صحيح، إن العملية السياسية العراقية كانت مسؤولة عن إدارة التغيير بعمومه تبعًا لما تحويه من رؤى وقوى على حد سواء، إلا إن كثرة التحديات وسرعتها وتداخل عناوينها، أثر في نجاعة خيارات العملية السياسية التي ظلت ولحد هذه اللحظة تعاني من ارتباك ملحوظ ليس بسبب ضخامة الضد على مختلف عناوينه، بل وبسبب ضعف مسار التوجيه في العملية الدولية برمتها رغم بقاء تجاه البوصلة ثابتًا نحو إرساء متطلبات إقامة مجتمع ديمقراطي حر موحد[٣٦].

إن ما تزخر به خارطة العملية السياسية من قوى وتفاعلات وتكتلات وإن جاورت الصواب في بعض مضامينها، إلا إن زمنها وما ضمنه من أحداث وسلوكيات لم يزل

متخمًا بالعديد من الأزمات التي يهدد انفلاتها بعواقب خطيرة على العملية السياسية أو بتعبير آخر، إن العملية السياسية قد رافع مسارها العديد من جوانب الخلل والتحديات ومنها:

١-الإخفاق في تحقيق التنمية الاجتماعية كمقدمة لتحقيق التنمية السياسية:

إن التنمية الاجتماعية تهدف غالبًا إلى تحسين الوضع الصحي والتعليمي والثقافي والترفيهي والإداري إضافة إلى الجانب الاقتصادي وإن تحقيق مثل هذه الأهداف سيرفع من درجات الرضا على الإدارة السياسية عمومًا، وبالتالي يعزز روح الانتماء والولاء للهوية الوطنية.

بالمقابل يرتبط التخلف الاجتماعي بعجز الدولة عن تحسين ظروف لمعيشة للفرد (Quality life) التي تتمثل في مستوى الخدمات التي تقدمها الدولة لمواطنيها، كالتعليم والصحة، ومدى ما تحققه من تحسن في العلاقة بين الرجل والمرأة ومدى تحسن المكانة الاجتماعية للمرأة [٣٧].

هناك أمثلة عدة في العالم تجسد دور العامل الاقتصادي خصوصًا والتنموي عمومًا في قوة البلاد ووحدتها على الرغم من التفاوت الإثني والعقيدي في تلك البلدان والنزاعات الانفصالية. لكن الواقع المجتمعي العراقي بقي يعاني تدهورًا وتخلفًا في شتى مستويات التنمية الاجتماعية، الأمر الذي ولد خيبات أمل كبيرة في أوساطه. وتوزع شعور المواطنين بين خيبة أمل بالتغيير وبالسياسيين من جهة وبالشعور بالغبن والتهميش من جانب مواطني مناطق أو جهات معينة من الوطن، اعتقادًا منهم أنهُ تمييز طائفي أو عرقي أو جهوي (مناطقي) ضدهم. في حين أن المرجح هو سوء الإدارة نتيجة قلة خبرة القائمين عليها باعتبار أن المحاصصة الطائفية والحزبية والمحسوبية دور في تقلدهم لهذه الوظائف، كذلك فإن الفساد الإداري قد استشرى وأخذ منحى كبير أو أدى بالبلد إلى الصفوف الأولى في قائمة ((الدول الفاشلة)) نتيجة هذا العامل وغيره من العوامل الأخرى التي من بينها استشراء العنف وانعدام الشفافية أو ضعفها.

إذ أُدرج العراق من بين البلدان العشرة الأولى في قائمة الدول الفاشلة، وهو انتقل من المرتبة السادسة في عام ٢٠٠٩، إلى السابعة في عام ٢٠١٠، فالتاسعة في عام ٢٠١١، ليحافظ على مرتبة نفسها في عام ٢٠١٢[٣٨].

كما تظهر مؤشرات تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٣، أن ترتيب العراق يقع في الدول العشرة الأخيرة من فئة البلدان ذات التنمية البشرية المتوسطة (يحتل تسلسل ١٣١)، وهذا الترتيب يعكس حال التنمية البشرية في العراق الصحية والتعليمية والبيئية وفجوة النوع والفقر المتعدد والأبعاد[٣٩].

كما أظهرت مؤشرات خريطة الحرمان ومستويات المعيشة في العراق ٢٠١١ استنادًا إلى تطبيق دليل مستويات المعيشة على بيانات مسح أنفاق الأسرة، إن حوالي ٣٠ في المئة من الأفراد يعيشون في مستوى معيشة متدن، ما يقرب ٤ في المئة من هؤلاء يعيشون في مستوى معيشة مخفضة جدًا. أما بالنسبة إلى الأسر، فقد بنيت النتائج أن حوالي ٢٨ في المئة من الأسر تعيش في مستوى معيشة متدن، ما يقارب ٣ في المئة من هذه الأسر يعيشون في مستوى معيشة منخفض جدًّا[٤٠].

كما تظهر النسب الآتية حالة معدلات التنمية وغياب الرؤية الاقتصادية الواضحة للمستقبل (تصل نسبة الفقر في العراق إلى حوالي ٢٣ في المئة) مع ارتفاع معدلات البطالة إلى ما يقرب من ١١ في المئة وانخفاض نسبة مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي، من١٤,٢ في المئة في عام ٢٠٠٣ إلى ١٣ في المئة في عام ٢٠١١. كما تتفاوت نسب المشاركة بين الذكور والإناث في قوة العمل؛ إذ انخفضت نسب مشاركتهن في الريف إلى ١٤ في المئة مقارنة بـ ٧٥ في المئة للرجال. كما تنخفض نسبة مشاركتهن في الحضر إلى ١٣ في المئة مقارنة بـ ٧٦ في المئة للرجال[٤١].

وفي إطار تحليل الواقع الاقتصادي العراقي لعام ٢٠١٩، فإنه لم يشهد تطورات كبيرة مختلفة عن العام ٢٠١٨ بفعل فشل الاداء الحكومي في مواجهة التحديات الاقتصادية إلى

جانب بقاء الاقتصاد الريعي المستند إلى تصدير النفط فحسب وإهمال جميع الانشطة الاقتصادية الأخرى. لا سيما إغلاق مئات المصانع والمعامل العراقية بمختلف القطاعات، وعدم وجود دعم حكومي للزراعة العراقية وسط استمرار سياسة الاستيراد لمختلف السلع الاستهلاكية؛ وبسبب عدم قدرة الحكومة على تحقيق الإصلاح الاقتصادي استمرت حالة ارتفاع معدلات البطالة والفقر والمديونية وعجز الموازنة العامة للدولة، وفي إطار الحديث عن المجال الاقتصادي، لابد من التأكيد على ان رئيس الحكومة قدم برنامجًا يشير إلى عدم تحقق أية نتائج إيجابية من هذا البرنامج التفصيلي الذي جرى تعميمه على الوزارات والمؤسسات الحكومية كافة.

وفي هذا الصدد من الأهمية بمكان الإشارة إلى الأرقام والإحصاءات التي تعلنها الحكومة العراقية من خلال وزارة التخطيط عادة ما تتعارض بشكل كبير ما أرقام وإحصاءات المنظمات الاقتصادية الدولية، وفي مقدمتها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. والجدول أدناه يوضح الواقع الاقتصادي العراقي لعام ٢٠١٩.

جدول رقم (٢) الواقع الاقتصادي العراقي لعام ٢٠١٩.

المؤشرات الاقتصادية	التفاصيل
الموازنة العامة الاتحادية	١١٢ مليار دولار
عجز الموازنة	٢٣ مليار دولار
حجم الديون الكلي	١١٥ مليار دولار (منها ٤٣ مليار دولار مديونية داخلية و٧٢ مليار دولار مديونية خارجية
نسبة البطالة	تبلغ حسب إحصاءات وزارة التخطيط ١٣,٨%. بينما تبلغ حسب تقارير صندوق النقد الدولي حوالي ٣٥%
معدلات الفقر	حسب إحصاءات وزارة التخطيط بلغت ٢٢,٥% اما وفق تقارير صندوق النقد الدولي تقدر بحوالي ٤٠%

المصدر: التقرير الاستراتيجي الخامس م مجموعة التفكير الاستراتيجي، إسطنبول، ٢٠٢٠، ص١٧٣.

وفي ضوء ما تقدم يمكن القول: إن تراجع مستوى الأداء الحكومي بشكل عام وانعكاسه على المستوى الاقتصادي بشكل خاص، أسهم بفشل الحكومة في مواجهة التحديات الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي، على الرغم من ارتفاع معدلات تصدير النفط، بيد إن بقاء الاقتصاد العراقي يعتمد على صادرات النفط بنسبة ٩٩% وإهمال جميع الأنشطة الاقتصادية الأخرى يبقي حالة الاقتصاد الاستهلاكي الذي يسيطر على الواقع العراقي منذ مرحلة طويلة، وينذر بخطر تفاقم حجم المديونية على النشاط الاقتصادي واستمرار معدلات الفقر والبطالة في ظل عدم وجود مشاريع حكومية حقيقية لتحقيق التنمية الاقتصادية [٤٢].

٢- إشكالية وصياغة الدستور (تحدي الدستور):

يكتسب الحوار حول الدستور اليوم أهمية فائقة؛ لا لأنه يتعلق بأوضاع الحاضر فحسب، بل بأوضاع المستقبل أيضًا، وليس بصورة مؤقتة ودائمة. وقد احتدم النقاش والجدل بشأن ((الدستور)) المنشود خصوصًا بعد انهيار النظام السابق، وبدء مرحلة جديدة من التطور السياسي في العراق، فقد ظل الحوار، لسنوات طويلة وربما لعقود من الزمن، في مسألة حيوية كالدستور غائبًا ومغيبًا. وباستثناء دستور العالم ١٩٢٥ (القانون الأساسي) الذي كان دستورًا وسطًا لبى رغبات البريطانيين من جهة وقطاعات من المجتمع العراقي الذي شهد منافسات علنية وإن كانت محدودة، من جهة أخرى، فإن الدساتير المؤقتة التي صدرت بعد ثورة ١٤ تموز يوليو ١٩٥٨ لم تشهد أي حوار ومناقشات، بل صدرت عن جهات تنفيذية[٤٣].

في مطلع مرحلة وضع الدستور في مايس ٢٠٠٥، كان إشراك جميع تيارات وطوائف الشعب هو المقياس الحقيقي لقدرة العراق على معالجة الأمور بواسطة الدبلوماسية والسياسة، وقد ارتفعت الآمال بأن يشمل التحالف جميع الطوائف كنقطة بداية لإعادة الاستقرار لتمهيد الطريق لتقدم عاجل. عام ٢٠٠٦، وقد أدى التعجيل بوضع الدستور إلى عدم توفر الإجماع، حيث أصبحت المفاوضات منتدى رمي بين طائفتين،

ورفض الطرف الثالث التوقيع على مسودات الدستور التي عرضت عليه في حينه بعدها تهدد مصالحه عن طريق تفكيك العراق بحيث يترك فريقًا من الشعب محاصرين ومجردين من الموارد أيضًا، وبدلًا من معالجة الانقسامات المتزايدة بين طوائف الشعب، فإن التعجل في إنجاز العملية الدستورية قد عمق الانقسامات، كان على الدستور، كما يرى ذلك البعض، أن يخمد المعارضة وأن لا يعمل على تشجيع العنف[٤٤].

ومن الجدير بالذكر أن ((قانون إدارة الدولة)) الذي أقره الحاكم المدني الأمريكي للعراق (بول بريمر) والذي وقع عليه أعضاء مجلس الحكم الانتقالي ((المُعين)) آنذاك، هو القانون الذي أوجد الأرضية والمرجعية القانونية لكل القضايا المختلف عليها الآن بداية من الفيدرالية، ومرورًا بهوية العراق، ونهاية بمصدر التشريع في البلاد، إلى آخره من أمور أسس لهذا القانون المشبوه[٤٥]، وهو ما يقودنا إلى القول بأن الأمريكان هم الذين وضعوا هذا القانون الذي من شأنه أن يمزق جغرافية العراق السياسية ويجعل منها دويلات صغيرة ومتناحرة تحت مسمى (أمن إسرائيل)؛ وهو من الأهداف الرئيسة والعامة في عملية الغزو الأمريكي للعراق أصلًا، لذلك فإنهُ ليس مستغربًا أن يخرج قانون الدولة الجديد محملًا بالكثير من الغموض ويخضع للتفسيرات المتعددة كون لجنة صياغته شهدت خلافات كثيرة بين أعضائه.

إذ جاء نص الدستور بفقرات رئيسة تعالج موضوع اللامركزية وصلاحيات فرض الضرائب وقد وضعت بصيغ غير واضحة، وبالتالي تحمل في ثناياها بذور الشقاق، وتركت مواضيع رئيسة أخرى للتشريعات المستقبلية أو القوانين الفرعية التي لا تتمتع بنفس قوة الدستور لكي تكون عرضة للتعديلات. وفي ١٥/ تشرين الأول/ عام ٢٠٠٥ سئل العراقيون في استفتاء أن يوافقوا على وثيقة دستورية ضيقة تفتقر إلى الإجماع، وتمت الموافقة عليها من الأكثرية رغم المعارضة الشديدة من جماعة أخرى.

إن العملية الدستورية زادت من تعميق الهويات الأثنية والطائفية بوجود توجهات تحمل في ثناياها نذرًا سيئة (لمستقبل الهوية)، حيث إن هذه (الهويات) ليست

منسجمة، بل هي نتاج اندماجات لعناصر كثيرة تتبع قيادات مختلفة بين علمانيين ودينيين، وفي صفوف الآخرين هنالك من يسعى إلى إعطاء دور كبير إلى رجال الدين في ميدان السياسة بينما يوجد آخرون لا يريدون ذلك(٤٦).

هنا يبرز التساؤل الآتي: هل عانى العراق فعلًا من أزمة هوية.. بسبب العملية الدستورية؟ وهنا، نعني بالهوية الوطنية العراقي التي تسمو فوق الانتماءات الفئوية والهويات الفرعية الأخرى.

ما من شك – بحسب ما يرى الدكتور (حميد الهاشمي) أستاذ علم الاجتماع السياسي – يسهل جدًّا على متتبع الشأن العراقي أن يرصد تلك الأزمة. فقد حصل في الواقع العراقي ما يمكن أن نطلق عليه (تشظي الهوية الوطنية) لتنتج (الهويات الفرعية الأثنية والدينية والطائفية والقبلية والمناطقية). فمن (تحديات الهويات القومية الفروعية) التي نادت بحكم ذاتي في إقليم خاص بها، إضافة إلى القومية الكردية في إقليم كوردستان العراق، هناك التركمان الذين نادوا بإقليم خاص بهم في كركوك أو جزء منها. والكلدو – آشوريون هم المسيحيون العراقيون الذين طالبوا بحكم ذاتي في سهل نينوى الذي يتبع الموصل.

ومن (الهويات الفرعية) ما برز على أسس دينية، فقد تعززت "الذات الدينية" لدى المسيحيين العراقيين وتشظى بين قومية (وفق انتماءاتهم: أشوريون، كلدان، سريان، وأرمن) ودينية مذهبية تعتد بصورة خاصة بالعقيدة الدينية المسيحية، مثلما ارتفع حس الانتماء الديني لدى أقرانهم المسلمين والصابئة والأيزيديين.. بات المسيحيون العراقيون أكثر تدينًا بعد أن عُرفوا بانفتاحهم وعلمانيتهم في الفترات السابقة، وكان الكثير منهم من قادة التنوير في العراق والمنطقة، وانطوى الصابئة على أنفسهم أيضًا وتمسكا بعقائدهم بحذر مثلهم فعل الأيزيديون. سبق هؤلاء كلهم تصاعد الحس المذهبي لدى الطائفتين المسلمين في العراق(٤٧).

وهكذا بدلًا أن يعالج الدستور الانشقاقات في المجتمعات العراقية بحيث يخلق إجماعًا وطنيًّا ويكون الدعامة الوطنية السياسية لتحقيق تنمية سياسية مرجوة ويساعد على القضاء على العنف، وبدلً من ذلك، فقد أصبح النص الدستوري عموميًّا وغامضًا بما يجعل خيار الوسط بين المعارضتين أمرًا صعبًا، وبما يظهر خلافات لا يمكن تسويتها، بل حتى المفاوضات بين ممثلي الكتل السياسية ذات الصبغة القومية والدينية في لجان صياغة الدستور صلبت المواقف وعمقت الاستقطابات مما جعل من الصعوبة للوصول إلى حل وسط حول المبادئ والتفاصيل معًا(٤٨). وبالتالي انسحب كل ذلك إلى تعدد منابر الهوية الفئوية، فالمحاصصة، في المناصب الحكومية والإدارية والوظائف، وفي وسائل الإعلام من قنوات تلفزيونية ومحطات إذاعية وصحف ومواقع إنترنت، إضافة إلى النوادي والجمعيات الثقافية التي باتت تكرس الهويات الفرعية على حساب الهوية الوطنية. والخلل الكبير الذي رافق العملية الدستورية هو ما تبدى في الانتقائية في تطبيق الدستور وعدم الالتزام بالكثير من بنوده.

لذلك يمكن القول أن الدستور جاء ليجعل العملية السياسية في العراق صعبة ومعقدة أكثر، فلا زالت بعض بنود الدستور غامضة وبعضها الآخر حمال أوجه وأبسط مثال لذلك قانون الفيدرالية والنفط والموقف من كركوك، وكذلك الموقف من المرأة. مما يستلزم إعادة النظر في الدستور، ليسمح بمزيد من التآخي والتآلف بين أفراد المجتمع وليس لنشوء المزيد من الثغرات لإثارة التناقضات والصراعات حول هذه القضية أو تلك.

٣- الإخفاق في تقديم رؤية وطنية موحدة:

وهو تحدي مزمن رافق مسيرة العملية السياسية، ويمكن أن نعبر عن ذلك: باستمرار عدم القدرة على بلورة الرؤية الوطنية الموحدة القادرة على تقديم مشروع وطني جامع لأطياف المجتمع العراقي.

تزامن ذلك مع فشل في الاتفاق على تحديد أسباب أزمات البلد السياسية والاقتصادية والاجتماعية وطرق حلها، مما جعلها أزمات مستديمة وصعبة الحل. وهو فشل يصاحب الركون إلى آليات الديمقراطية والدستورية في حل أزمات البلاد، وباتت تلك آليات تدور في حلقة دائرية مغلقة ومفرغة(٤٩).

٤- الإخفاق في تحقيق الأمن الاجتماعي:

يشير مفهوم الأمن الاجتماعي إلى كفالة الدولة أمن المواطنين من الاعتداءات والأخطار التي تستهدفهم، أكانت من خارج البلد أم من داخله. لذا فضمان الأمن الاجتماعي للمواطن، يعد إلى حد كبير، ضمانة لحياة كريمة تشعر الفرد بالانتماء إلى هذا الوطن والولاء له، الأمر الذي يعني أن الأمن الاجتماعي ركن من أركان المواطنة التي ترتبط بالتالي بالهوية الوطنية(٥٠).

إن التتبع للشأن العراقي يدرك أن فقدان الأمن الاجتماعي كان سمة واضحة في المجتمع العراقي. وقد تسببت ظاهرة العنف والعنف المتبادل بين الفاعليين من غير الدولة في استشراء هذه الظاهرة ولو لفترات زمنية متقطعة ونتج عنها العديد من المخرجات لعل من أهمها: تزايد معدلات التهجير العرقي والطائفي؛ إذ أصبح عدد الأشخاص المهجرين داخليًّا السمة الأكثر حرجًا في عراق ما بعد التغيير، كما هرب مئات آلاف من العراقيين خارج البلاد، وذكرت الأمم المتحدة بأن هناك (١,٧) مليون عراقي مهجر منذ عام ٢٠٠٣، بمعدل (٥٠,٠٠٠) عراقي كانوا يتركون بيوتهم كل شهر حتى نهاية عام ٢٠٠٦(٥١)، حيث يعتبر التهجير تكتيكات مشتركة مستعملة من قبل المجموعات العرقية والطائفية لإخافة الأعضاء المعارضين من المجموعات العرقية والطوائف الأخرى، بالإضافة إلى الوطنيين الذين رفضوا الاصطفاف مع هذا الجانب أو ذلك في النزاع المدني.

وفي استطلاع أجرته شبكة (ABC) حول إمكانية مواجهة العراقيين لسياسات التطهير العرقي والطائفي في مناطقهم، ظهر في عموم العراق أن (١٢%) قالوا بأنهم

واجهوا تطهير عرقي و(١٥%) تم تهجيرهم في بغداد، و(٣١%) واجهوا التطهير الطائفي و(٣٥%) تركوا بيوتهم لتفادي العنف، و(٣٠%) من المستطلعين تمنوا بأنهم يتركون العراق إذا أمكنهم ذلك، و(٤٢%) كانوا يعتقدون أن العراق كان في حالة من الحرب الأهلية في عام ٢٠٠٧ واعتقد (٢٤%) بأنها كانت من المحتمل أن تكون كذلك[٥٢].

ويوضح الجدول ادناه إحصاءات باعداد العوائل المهجرة من الأقليات العراقية (لا تتضمن المسلمين من السنة والشيعة ولا الاكراد عمومًا).

جدول (٣) اعداد العوائل المهجرة من الأقليات العراقية

	المكونات	عدد العوائل المهجرة
١	المسيحيون	٦٢٣١
٢	الصابئة المندائيون	٣٥٣
٣	الأيزيديون	٢٨٩
٤	الشبك	٣٧٨
٥	التركمان	٢٣٤٩
٦	الاكراد الفيليون	١٤

المصدر: جمهورية العراق، وزارة حقوق الإنسان، دائرة رصد الأداء وحماية الحقوق، قسم حقوق الأقليات، " أطياف العراق مصدر الثراء الوطني "، ٢٠١١، ص٢٨.

كما يلاحظ كان المسيحيون أكثر المستهدفين، نتيجة نيلهم نصيبًا أكبر من التكفير اولًا، وثانيًا بحكم طبيعة توزعهم الديمغرافي، فهم لا يتركزون في إقليم معين، ولا يميلون إلى حمل السلاح والانتماء إلى ميليشيات او مجموعة حزبية، كذلك نتيجة كبر عددهم السكاني مقارنة بعدد الأقليات الأخرى[٥٣].

تأسيًا على ذلك، لاذت المكونات المجتمعية العرقية والطائفية بهوياتها الفرعية التي اعتقدوا أنها يمكن أن تكون ضامنة لأمنها الاجتماعي. وهذا ما تبدى، حيث كان لفقدان

الأمن الاجتماعي دور كبير في تماهي الكثير من الأفراد مع هوياتهم الإثنية أو المذهبية أو القبلية.

٥-اختزال تجربة التوافقية السياسية في المحاصصة السياسية:

ونعني بذلك، استمرار التقاسم الوظيفي ونظام المحاصصة الإثني – الطائفي، واستبعاد معايير المواطنة والكفاءة والمساواة. كمخرجات لتلك السياسة أوجدت الآتي:

- تضخم وترهل في أعداد الحقائب الوزارية حتى وصلى إلى ٣٧ حقيبة المضاف منها هو مناصب على سبيل الترضية مثل بعض وزارات الدولة المختلفة، الأمر الذي أدى إلى استنزاف المال العام ومخصصات الميزانية الحكومية.
- خلق نوع من الصراعات السياسية بين أنصار الكتل والأحزاب الممثلة في العملية السياسية.
- تنامي حالات الرفض الشعبي للتوافقات السياسية.

٦- ضعف نسق الاتصال بين منظمات المجتمع المدني والحكومات المنتخبة:

إن تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني، بعدَها إحدى الأسباب الرئيسة والفعالة في إحداث التغيير الديمغرافي في العراق، أصبح واجبًا على الجميع، مؤسسات وأفراد، ولكن ما يلاحظ على التجربة الحالية بهذا الخصوص[٥٤]:

- ضعف نسق الاتصال والتواصل بين هذه الفعاليات مع الحكومات المنتخبة أو مع بعضها البعض، الأمر الذي جعل تلك الفعاليات بتشرذمها غير قادرة على بناء معطى موحد تأتلف جميعها حول مديات الالتزام به كعنوان لبرنامج أداء موحد.
- إن أغلب مؤسسات المجتمع المدني والعاملين فيها ما زالوا يتخبطون في الاهتمام بالمصالح الشخصية والمشاركات في النشاطات والمؤتمرات وورش العمل لترضية أطراف معينة، لا سيما أن أكثر تلك المنظمات تأخذ الدعم من الأحزاب السياسية أو جهاتٍ اصبحت معروفة بعدائها للعراق.

المبحث الثالث

رؤية استراتيجية لمعالجة مواطن الخلل التي اعترت التطبيقات العملية لمفهوم التنمية السياسية

في ظل الواقع المذكور توصل البحث إن هناك أكثر من رؤية استراتيجية لمعالجة مواطن الخلل التي اعترت التطبيقات العملية لمفهوم التنمية السياسية عند إسقاطها على الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي في العراق.

أولًا: الشروع نحو تحقيق تنمية اقتصادية شاملة:

أي التركيز في إيجاد وتحقيق استراتيجية اقتصادية ناجعة؛ ذلك أن تحقيق التنمية الاقتصادية تعد مقدمة لتحقيق التنميات الأخرى ومنها التنمية السياسية، وهذا يتطلب جهدًا حكوميًّا متظافرًا لجذب رؤوس الأموال والخبرات إلى البلاد عبر الاستثمار الخاص كوسيلة لخلق فرص عمل، وإعادة إعمار البنى التحتية الحيوية والخدمات الأساسية. وللقيام بذلك يتحتم إجراء سلسلة من الإصلاحات الرئيسة داخل مؤسسات الدولة لتسهيل نمو القطاع الخاص، وتهيئته الظروف المواتية للاستثمار.

وهنا، نشير إلى خطة التنمية الوطنية ٢٠١٨-٢٠٢٢ التي تعد خطوة للانطلاق الأوسع في إطار رحلة التنمية المستدامة (رؤية العراق ٢٠٣٠)، نحو المستقبل الذي نصبو إليه كبلد متطور في جميع أبعاد التنمية، اقتصاديًّا، سياسيًّا، ثقافيًّا، اجتماعيًّا، بيئيًّا، نفسيًّا، وروحيًّا، وهي خطة تنموية تركز على التزام العراق برؤية النمو الساعية إلى تضميد ورأب الصدع وتحقيق الاستقرار، والرفاه، بالاستناد على الإرث الحضاري والرصيد القيمي، حيث يتقاسم الجميع فرص بناء مجتمع ناهض متكامل.

تسترشد خطة التنمية الوطنية ٢٠١٨ – ٢٠٢٢ بمجموعة من السياسات والاستراتيجيات القطاعية التي تستند بالأساس على رأس المال البشري واقتصاد ذو

مسؤولية اجتماعية تسعى لحشد أمثل وتخصيص أكفأ للموارد لتحسين جودة الحياة في بيئة آمنة مستقرة مستدامة(٥٥).

بيد إن ما يواجه العراق من معضلة تتمثل في الترابط بين الأمن التنمية، يعد كابحًا أمام استكمال أو الشروع بالخطة المشار إليها. فالتنمية الناجحة تتطلب بيئة أمنية مستقرة، لكن البيئة الأمنية المستقرة تتطلب أيضًا نجاحًا في التنمية. ويذهب كثير من الخبراء إلى وجود هذا التناقض، وشددوا على العلاقة المتبادلة بين الأمن وإعادة الإعمار – وهذا ما تؤيده ورقتنا البحثية – لكن قلة من هؤلاء الباحثين تتوفر على فكرة واضحة عما يجب أن تكون له الأولوية، أو كيف يمكن التنسيق بين مكوني خفض النزاع، وما هي السرعة المطلوبة وفي أي الأمكنة(٥٦).

إذا لم يعد الحوار وبناء النماذج والخطط لمستقبل العراق الاقتصادي كشرط لتحقيق التنمية بمختلف فروعها مسألة تحتمل رؤى غير موضوعية متأتية من خارج تناقضات البيئة العراقية وبنيتها لما بعد العشر الأوائل من نيسان، أبريل ٢٠٠٣، فلقد أعقب هذا التاريخ تفكيك بنية النظام الاقتصادي العراقي، من دون أن يعاد بناؤه بخطوات متسارعة وجادة. وقد استغرقت هذه المرحلة مدة زمنية طويلة رافقتها الارتباك وعدم القدرة على بناء أنموذج اقتصادي يلبي طموحات سكان العراق. وإذا كانت الصادرات النفطية والتي تجاوزت ما قيمته ٢٠٠ مليار دولار خلال عقدي السبعينات والثمانينات من القرن الماضي قد ساهمت في تقليل الأعباء الاقتصادية لأفراد المجتمع يومئذ، وأعقب نهاية هذين العقدين وحتى احتلال العراق، توظيف إيراداتها للتخفيف من الإشكاليات الاقتصادية للحصار، فإن ذلك التصرف بالموارد الاقتصادية قد أضاع فرص (التنمية الاقتصادية للعراق).

إذا ما كان بناء النماذج الاقتصادية يرتبط سابقًا بدائرة النشاط الاقتصادي المحلي، فإن الاهتمام بموضوعية هذه النماذج في ظل قيودها وممكناتها يقتضي

مستقبلًا اتساع إطار العلاقات الاقتصادية الخارجية التي ستؤثر في تشكيل بنية الاقتصاد العراقي وفقًا لمناخ (الانفتاح الاقتصادي) الجديد على العالم الخارجي، فضلًا عن الرياح الآتية من العولمة. وتتطلب هذه الرؤية بحسب ما يرى الدكتور (سالم توفيق النجفي) أستاذ الاقتصاد في جامعة الموصل – قراءة متأتية لما سيؤول إليه مستقبل العراق الاقتصادي ليس في صورته التجريدية، بل في ظل موضوعية المتغيرات المستجدة حوله، ولا سيما إنهُ يقع ضمن هندسة الاستراتيجية الإمبريالية الجديدة، سواء كان ذلك في إطار واقعية مداها القصير أو معيارية مداها الطويل(٥٧).

لذا، فإنه لابد من العودة إلى الحقائق العريضة المتعلقة بأوضاع الاقتصاد العراقي حتى لا يتم تحديد نماذج تنميته المستقبلية من فراغ، بل يجب البحث والدراسة في مرجعيته خلال العقود القليلة الماضية، وما آلت إليه موارده الحاضرة، والقيود والمحددات التي تحيط به والممكنات التي سيعمل في إطارها مستقبلًا.

ثانيًا: إجراء مراجعة شاملة للدستور العراقي:

ظلت قضية الدستور وتفرعاتها إحدى أهم إشكالات ومشكلات الدولة العراقية منذ إقراره في عام ٢٠٠٥. وفي ضوء ما قدمته ورقتنا البحثية يؤكد ذلك؛ لذا يكتسب الحوار اليوم أهمية فائقة لا لأنه يتعلق بأوضاع الحاضر فحسب، بل بأوضاع المستقبل أيضًا، وليس بصورة مؤقتة بل دائمة، خصوصًا، وقد أصبح من هو مختص أو غير مختص يدلي بدلوه في قضايا الدستور والقوانين والتشريعات والاقتصاد والثقافة وغيرها، فهذه مسألة أصبحت جزءًا من الوضع السياسي الراهن، في ظل حرية التعبير التي أصبحت متاحة بعد التغيير. وإن كان على (الجميع) أن يقولوا رأيهم فيها، بيد إن المختصين يقع عليهم عبء أكبر بحكم مسؤولياتهم، فضلًا عن الطاقم السياسي من النخب الفكرية والثقافية والحقوقية(٥٨).

إن السبيل الوحيد لمعالجة الثغرات التي تعتري دستور العراق الجديد الاتفاق على النقاط الآتية:

١- إعداد دستور دائم جديد للعراق بواسطة مؤتمر دستوري منتخب مباشرة من الشعب العراقي.

٢- تنظيم انتخابات المؤتمر الدستوري في موعد يتفق عليه.

٣- نشر مسودة الدستور من أجل إبداء الملاحظات والحوار العام.

٤- يعرض النص النهائي للدستور على الشعب ويعقد استفتاء عام للتصديق على الدستور.

ولذلك تصبح مناقشة قضية الدستور بالارتباط مع إشكالية الدولة العراقية وقضية الديمقراطية كأساس لتحقيق التنمية السياسية المنشودة أمرًا لابد منه.

ثالثًا: إصلاح البرلمان، وذلك من خلال:

- أن يكون البرلمان (Parliament) العنصر الحصري للتمثيل السياسي، ممثلًا للأمة أو الشعب، وليس لطائفة أو عرقٍ أو مذهب معين، ومن بين النقاط المهمة التي تعبر عن حالة مفصلية في العملية السياسية هي عدم الخلط بين التمثيل السياسي والخدمة العامة في الدولة.
- تشريع قوانين جديدة للأحزاب والانتخابات والإدارات المحلية تضمن تطبيق التعريف الجديد للعملية السياسية، بما في ذلك حظر قيام أحزابٍ أو ائتلافاتٍ حزبية قائمة حصريًا على أسس العرق أو الطائفية أو الدين أو المحافظة الواحدة. وقيام أحزاب وطنية (Patriotic) بمعنى كونها عابرة الحدود العرقية والدينية والطائفية أو المحافظة من حيث العضوية والفائدة الانتخابية والبرنامج السياسي والامتداد الجغرافي[٥٩].
- إن جوهر العملية السياسية الديمقراطية هو تمكين الشعب من حقه باختيار ممثليه عن طريق الانتخابات الحرة النزيهة على أساس صوت واحد لكل امرأة أو رجل،

واعتماد المناطق السكنية في الترشيح والانتخاب، وجعل صندوق الاقتراع أداة تغيير وليس أداة تجميل للحكام، وذلك باعتبار الشعب مصدر السلطات والشرعية في الحكم كما ينبغي أن يؤكده الدستور.

- تشديد الرقابة على المؤسسات الحكومية التي تحولت إلى ما يشبه الاقطاعيات السياسية، وما تشكله هذه الظاهرة من خطورة كبيرة على مستقبل بناء الدولة، وهي من التحديات الخطيرة التي يجب معالجتها وفق آلية قانونية تتوافق مع مبدأ تساوي المواطنين في الحقوق والواجبات(٦٠).
- تشريع قانون خطر وسائل الإعلام التي تروج لثقافة الكراهية والطائفية مع التأكيد على محاسبة مثيري هذه الثقافات قضائيًا.

ضرورة تشكيل معارضة فاعلة ضاغطة داخل البرلمان والتخلي عن سياسة التوافق؛ ذلك أن المعارضة الموحدة في الدول ذات النظم الديمقراطية ضرورية، لتحقيق التوازن السياسي بين الأقلية والأغلبية وتحقيق العدالة والمساواة بين الجميع من أجل مصلحة الشعب والمواطن(*).

رابعًا: دور منضمات المجتمع المدني في نشر الوعي السياسي

من المعروف أن منظمات ومؤسسات المجتمع المدني باعتبارها مؤسسات مستقلة عند الحكومة تلعب دورًا مهمًّا في رفع الوعي في المجتمع ككل، وهي باختصار الوجه الثاني للعملة في النظام الديمقراطي، فإضافة إلى السلطات الثلاثة التي يتضمنها الدستور، فإن هذه المؤسسات تشكل ظهيرًا ورديفًا، بل مراقبًا ويقضًا لممارسة السلطة، ولا تكتمال أو تغتني الديمقراطية من دون نمو وتعزيز مؤسسات المجتمع المدني التي تعتبر صمام أمان لحماية حريات وحقوق المواطنين، خصوصًا في ظل سيادة القانون وإعطاء القضاء دورًا مستقلًا بحيث يستطيع أن يؤدي رسالته خارج تأثير السلطة التنفيذية.

إذًا ما هو مطلوب من هذه المنظمات في ضوء ما قدمته ورقتنا البحثية سابقًا، هو تأكيد استقلالها عن الحكومة، وتجاوز هنات المرحلة السابقة، وتعزيز دورها في رفع الوعي السياسي في المجتمع العراقي، باعتبارها صمام أمان حريات وحقوق المواطنين العراقيين.

كذلك يمكن أن تلعب دورًا كبيرًا في ترسيخ (مشروع المصالحة الوطنية) في العراق لا سيما أن العراق شهد تأسيس العديد من مؤسسات المجتمع المدني حتى زاد عددها على أكثر من (٢٨٤٧) منظمة مسجلة في وزارة التخطيط، مع وجود ما يقارب (١٠٠٠) جمعية ومؤسسة لم تسجل بعد.

خامسًا: ترصين قواعد العمل السياسي من جديد:

يجب العناية بترصين قواعد العمل السياسي من جديد بما يتوافق مع الواقع الموضوعي الذي يمر به العراق، ويؤشر درجة واضحة من السعي نحو أهداف تصب مراميها باتجاه الوحدة الوطنية، لا أن يصار إلى أن تتسع ظاهرة الأحزاب السياسية وتدع الجغرافيا العراقية مفتوحة للكثير من التداعيات، وفي هذا المجال يجب رصد ارتباط تلك الأحزاب السياسية ومتابعة ارتباطاتها الخارجية، والتي من الممكن أن تمارس أدوارًا تخريبية تخدم مصالح قوى دولية وإقليمية تتأثر بوصول العراق إلى حالة من الاستقرار والتقدم.

سادسًا: تفعيل الخطاب الوطني:

أنتج التغيير السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ حالة جديدة جاءت كنتيجة منطقية لسلسة من الأحداث الجيوسياسية والتغيرات الحاصلة في المجتمع العراقي، وهي حالة تعدد الأقطاب السياسية الدينية والاجتماعية بصورة عامة تصدرت المشهد السياسي، وأخذت تعبر عن إرادات الشعب العراقي بشكل أو بآخر، كما إن لهذه الزعامات أو الأقطاب من الحاضنة الاجتماعية ما يؤهلها للبقاء فترة أطول نسبيًّا في الحكم أو في مركز صنع القرار أو على أقل تقدير تأثيرًا منقطع النظير على الشعب،

وإذا كانت هذه الأقطاب أو الزعامات لها دور بارز في رسم الهوية الضيقة أو الطائفية أو الحزبية، فهي بحد ذاتها لها الدور في رسم (الهوية الوطنية) شريطة أن تتخلى على الخطاب الطائفي والفئوي الضيق وتتبنى خطابًا وطنيًّا جامعًا والاهتداء إلى مشروع وطني يعيد بناء الدولة والوطن على قاعدة المواطنة ومنظومة الحقوق المدنية والسياسية، ومبدأ المشاركة في السلطة، ودولة القانون والمؤسسات. يقصد بالخطاب الوطني وهو ذلك الخطاب الموجه إلى القاعدة (المجتمع) من قبل القيادات السياسية والدينية والاجتماعية بغية ترسيخ الشعور والحس الوطني لدى الشعب وتحقيق التعايش السلمي والاندماج المجتمعي.

سابعًا: العودة إلى معايير المواطنة والوطنية والكفاءة ونبذ الإقصاء والتهميش

إن استمرار التقاسم الوظيفي ونظام المحاصصة الإثني – الطائفي، واستبعاد معايير المواطنة والكفاءة والمساواة أوجد تربة خصبة لحالات رفض مشروعة. لذا يتوجب العودة إلى معايير المواطنة والوطنية والكفاءة بعيدًا عن أي حسبة إثنية أو طائفية أو محاصصة مذهبية أو عنصرية أو عشائرية أو جهوية؛ لأن ذلك سيقود عاجلًا أم آجلًا إلى تفتيت المجتمع العراقي وهو الذي دفع منذ البداية أوساطًا في المجتمع العراقي إلى انتقاد طريقة تشكيل مجلس الحكم الانتقالي، وترسيخ ذلك في العملية السياسية فيما بعد.

تقع عملية تعزيز قيم المواطنة والوطنية بشكل كبير على عاتق المؤسسات السياسية والدستورية، التي نص عليها الدستور، وتعديل وتشريع القوانين والتشريعات التي تعزز قيم المساواة والمشاركة وتحد من قيم التمييز، وإعادة النظر بالقواعد التي تنتهك مبدأ المساواة في الحقوق الذي يضمنه الدستور، وكل ما يتصل باتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز العنصري والتأسيس لحزمة القوانين التي تضمن ذلك، كذلك دفع الشباب باتجاه الدخول الحقيقي والمشاركة الفعالة في العملية

السياسية وفتح الآفاق أمامهم لتأهيلهم على طريق القيادة الحزبية الفكرية للمجتمع والمساهمة في خلق التشريعات الدستورية الجديدة التي تهيء لفضاء ديمقراطي كفيل بإنضاج ورعاية كافة الحوارات السياسية التي تجري في العراق بصورة مستمرة للوصول إلى تقارب فكري واضح في توجهات كافة الأحزاب وتخليصها من النظر إلى الحكومة من زاوية ضيقة محدودة لا تستهدف إلا المصالح الشخصية الفئوية لتلك الأحزاب تجاه السلطة التنفيذية.

middle-east2017@hotmail.com
مركز بحوث الشرق الأوسط
M.E.R.C
ISSN 2536-9504

الخاتمة:

في ضوء ما قدمه البحث من إشكالات التنمية السياسية في العراق لا سيما بعد عام ٢٠٠٣، قدم البحث أكثر من رؤية استراتيجية لمعالجة مواطن الخلل التي اعترت التطبيقات العملية لمفهوم التنمية السياسية عندما أسقط مفهومها على الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي في العراق.

وخلص البحث إلى ارتباط التنمية السياسية بالتحولات التي شهدها العراق في عام ٢٠٠٣ وما بعده. ويمكن القول، إن التحول الذي جرى في العراق بعد الغزو الكولونيالي قد أدى إلى مخرجات تنموية مشوهة وغير واضحة المعالم؛ إذ رافق عملية الغزو بكل صورها ومراحلها حرب مجتمعية تمثلت بتدمير مؤسسات الدولة العراقية، تصنيع سلطة رخوة ذات مؤسسات مشلولة تستند إلى نظام المحاصصة، فشلت بشكل أو بآخر انطلاق تنمية سياسية منشودة؛ إذ أدى ذلك إلى تشظي الهوية الوطنية، واتساع ساحة الفئات الهشة في اللوحة الاجتماعية، وهي من أهم المشكلات المتفاقمة التي تتفاعل فيها مختلف المتغيرات وتفاقم المخاطر التي تهدد النسيج الاجتماعي. علاوة على تراجع مستويات الخدمات ذات الصلة المباشرة وغير المباشرة بحياة المواطن، لذا يتوجب العمل على ترسيخ فكرة مؤداها أن عملية التنمية السياسية في إطارها الديمقراطي المرتكز على أسس المشاركة السياسية والمواطنة تبقى هي الخيار الوحيد للعراقيين في مسيرة إعادة بناء الدولة. لا سيما أن مطلب تصحيح مسار العملية السياسية أصبح اليوم ضرورة ملحة مع وجود مناخ سياسي مهيأ في المرحلة الراهنة أكثر من قبل.

الهوامش

١) مهند العزاوي، التخطيط الاستراتيجي ورسم السياسات، مركز صقر للدراسات الاستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠١٣، ص ٣.

٢) كاظم هاشم النعمة، الوجيز في الاستراتيجية، مطبعة اياد، بغداد، ط١، ١٩٩٠، ص٥٦.

٣) سرمد عبدالستار امين، الاستراتيجية بين النظرية والتطبيق، المكتبة القانونية العراقية، بغداد، ط٣، ٢٠١٨، ص٤٥.

٤) مهند العزاوي، مصدر سابق،

٥) سرمد عبدالستار امين، مصدر سابق، ص٤٦

٦) مهند العزاوي، مصدر سابق، ٨.

٧) ملاحظات في جغرافية التنمية والتخلف، الشبكة الدولية للمعلومات (الإنترنت) على الموقع www.https//:ahewar.org

٨) أمين محمود عبدالله، في أصول الجغرافيا السياسية، القاهرة، ١٩٧٧، ص٦.

٩) عبدالمنعم عبدالوهاب، جغرافية العلاقات السياسية، منشورات مؤسسة الوحدة للنشر والتوزيع، ١٩٧٧، صص١٤-١٥.

١٠)صلاح الشامي، الجغرافية دعامة التخطيط، منشأة المعارف، الإسكندرية، ط٢، ٢٠٠٠، ص٥

١١)محمد دلف أحمد وفواز أحمد الموسى، جغرافية التنمية، دار الفرقان للغات، سوريا، ط١، ٢٠٠٩، ص١٣.

١٢)نافع القصاب وآخرون، الجغرافيا السياسية، مطابع جامعة الموصل، ط١، ١٩٨٩، ص٨.

١٣)محمد دلف أحمد وفواز أحمد موسى، مصدر سابق، ص١٣.

١٤)التنمية السياسية والتنمية المستدامة... أية علاقة؟ الندوة العلمية لمعهد البحرين للتنمية السياسية، المنامة بتأريخ ٦/ مايو/ ٢٠١٩.

١٥)مراد شحماط ولبنى جصاص، التنمية السياسية، مقاربة معرفية لتفسير الحراك الشعبي في الوطن العربي، المجلة العربية للعلوم السياسية، الجمعة العربية للعلوم السياسية، بيروت، ع٣٨، ٢٠١٣، ص٣٧.

١٦)التنمية السياسية والتنمية المستدامة.. أية علاقة؟ مصدر سابق.

١٧)نقلًا عن: داهر الزبيدي، آفاق التنمية السياسية في العراق بعد ٢٠٠٣. الشبكة الدولية للمعلومات على الموقع:

www.https//:alnoor.se

١٨)ريم بن عيسى واخرون، التنمية السياسية قراءة في الآليات والمداخل النظريات الحديثة، الشبكة الدولية للمعلومات على الموقع: www.https//:alnoor.se

١٩)عبد العالي دبلة، الدولة رؤية سوسيولوجية، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، ط١، ٢٠٠٤، ص١٩٥.

٢٠)أحمد خميس، نماذج عربية في التنمية السياسية (٢)، صحيفة الوطن الإلكترونية، الشبكة الدولية للمعلومات على الرابط: www.https//:alwatnnews.net

٢١)عائشة عباس، إشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في دول المغرب العربي: تونس (أنموذجًا)، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ط١، ٢٠١٧، ص٢٠.

٢٢)نصر محمد عارف، نظريات التنمية السياسية المعاصرة، دار القانون العربي، القاهرة، ط١، ١٩٩٣، ص٦٤. كذلك ينظر: مراد شحماط ولبنى جصاص، مصدر سابق، ص٣٧.

٢٣)نصر محمد عارف، مصدر سابق، ص٣٣. كذلك ينظر: مراد شحماط ولبنى جصاص، مصدر سابق، ص٣٨.

٢٤)يمثل هذا الفريق كل من الباحثين: انطوني كوردسمان وامادينس، العنف الطائفي والعرقي في العراق والتمرد المنبعث منه، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، ترجمة، مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الاستراتيجية، بيروت، ط١، ٢٠٠٧.

٢٥)يمثل هذا الفريق كل من الباحثين: راي كيلي واليخاندرو كولاس وتيم هيث، ديناميكيات النزاع في العراق (تقييم استراتيجي)، معهد الدراسات الاستراتيجية، بيروت، ط١، ٢٠٠٧.

٢٦)عبدالاله بلقزيز، العراق بين اتفاق طائفية وافاق وطنية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ع ٤٢٩، ٢٠١٤، صص ١٢٦-١٢٧.

٢٧) لدراسة أكثر تفصيلًا عن المشروع الاقتصادي الأمريكي في العراق راجع: كامل عباس مهدي، سياسات الاحتلال الاقتصادية: نظرة نقدية، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية الموسومة (احتلال العراق وتداعياته عربيا اقليميًّا ودوليًّا)، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠٠٤، صص ٨٧٥-٨٧٨.

٢٨)عبدالوهاب القصاب، الغزو وطروحات المحافظين الجدد لتفتيت العراق، في مجموعة مؤلفين، عشر سنوات هزت العالم: عقد على احتلال العراق ٢٠٠٣-٢٠١٣، المركز العربي للأبحاث دراسة السياسات، بيروت،ط١، ٢٠١٥، ص٦٩.

(*) لا سيما في لبنان وكذلك سورية، خصوصًا بعد الحراك الشعبي الذي شهدته منذ أواسط آذار/ مارس ٢٠١١، إضافة إلى بعض دول الخليج العربي، ولعل تفشي هذه الظاهرة واستفحالها على هذا النحو السريع، لم يكن بمعزل عن الموجة الإسلامية بشكل عام والثورة الإيرانية بشكل خاص، علاوة على الحرب الإيرانية العراقية، التي كانت الحاضنة لتفقيس بيضة الطائفية في المنطقة، حتى وإن كانت الطائفية موجودة قبل ذلك، علمًا أن هناك فارقًا شاسعًا بين الطائفة والطائفية.

٢٩)عبد الحسين شعبان، الطائفية وأدجلة الهوية، في مجموعة باحثين، عشر سنوات هزت العالم: عقد على احتلال العراق ٢٠٠٣ – ٢٠١٣، المركز العربي للأبحاث، ودراسة السياسات، بيروت، ط١، ٢٠١٥، ص١١٢.

٣٠)فرانك بيلي، معجم بلاكويل للعلوم السياسية، ترجمة ونشر: مركز الخليج للأبحاث، ط١، ٢٠١٤، ص١٧٧.

٣١)نفسه، ص١٧٨.

٣٢)حسن البزاز، العملية السياسية العراقية: معالم أزمة عصية على الحل في مجموعة باحثين، عشر سنوات هزت العالم: عقد على احتلال العراق ٢٠٠٣ – ٢٠١٣، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ٢٠١٥، صص٢٣٧ – ٢٣٨.

٣٣)التنمية السياسية والتنمية المستدامة.. أية علاقة، مصدر سابق.

٣٤)حسن البزاز، مصدر سابق، ص٢٣٨.

٣٥)التنمية السياسية والتنمية المستدامة.. أية علاقة؟ مصدر سابق.

٣٦)حسن البزاز، مصدر سابق، ص٢٣٨.

٣٧)حسن حمدان العلكيم، التحديات التي تواجه الوطن العربي في القرن الحادي والعشرين: دراسة استشرافية، المجلة العربية للعلوم السياسية، الجمعية العربية للعلوم السياسية، بيروت، ع ١٩، ٢٠٠٨، ص٨٧.

٣٨)حميد الهاشمي، ميكانيزمات العيش المشترك وأزمة الهوية، في: مجموعة مؤلفين: عشر سنوات هزت العالم، عقد على احتلال العراق، ٢٠٠٣ – ٢٠١٣، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ط١، ٢٠١٥، ص١٣١–١٣٢.

٣٩)نقلًا عن: عدنان ياسين مصطفى، تحولات المجتمع العراقي بعد الغزو. في مجموعة مؤلفين، عشرة سنوات هزت العالم: عقد على احتلال العراق ٢٠٠٣ – ٢٠١٣، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ط١، ٢٠١٥، ص١٧٤.

٤٠)نفسه، ص١٧٥.

٤١)نفسه، ص١٧٤.

٤٢)التقرير الاستراتيجي الخامس، مجموعة التفكير الاستراتيجي، اسطنبول،٢٠٢٠، ص١٧٢-١٧٣.

٤٣)عبد الحسين شعبان، الدستور ونظام الحكم، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية: (احتلال العراق وتداعياته عربيًّا وإقليميًّا ودوليًّا)، مركز دراسات الوحدة العبي، بيروت، ط١، ٢٠٠٤، ص٥٠٠ – ٥٠١.

٤٤)مستقبل العملية السياسية في العراق وتحدياتها، التقرير الاستراتيجي العراقي ٢٠٠٨، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، ٢٠٠٩، ص ٩٢.

٤٥)إبراهيم العبيدي، الدستور العراقي الجديد: عامل توحيد أم عامل تفريق، مجلة البيان، المنتدى الإسلامي، الرياض، ع ٢١٧، ٢٠٠٥، ص٨٢.

٤٦)مستقبل العملية السياسية في لعراق وتحدياتها، مصدر سابق، ص٩٣.

٤٧)حميد الهاشمي، مصدر سابق، ص١٣٥-١٣٦.

٤٨)مستقبل العملية السياسية في العراق وتحدياتها، مصدر سابق، ص٩٣.

٤٩)مصطفى فاروق مجيد، التنمية السياسية والاستقرار السياسي في العراق بعد العام ٢٠٠٣، قراءة في جدلية العلاقة، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ص١١-١٢.

٥٠)حميد الهاشمي، مصدر سابق، ص١٣٢.

٥١)العنف والسياسية: أحداث سامراء وانعكاساتها على العملية السياسية، التقرير الاستراتيجي العراقي ٢٠٠٨، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، ص٢٠٠٩، ص٤٦.

٥٢)نفسه، صص ٤٦-٤٧.

٥٣)حميد الهاشمي، مصدر سابق، ص١٣٤.

٥٤)مستقبل العملية السياسية في العراق وتحدياتها، مصدر سابق، ص٧٦-٧٧.

٥٥)ينظر: وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية ٢٠١٨ – ٢٠٢٢، الشبكة الدولية للمعلومات، على الرابط: https://mop.qov.iq.

٥٦)فريق أبحاث، ديناميكية النزاع في العراق: تقييم استراتيجي، مصدر سابق، ص١٠٣، لدراسة أكثر تفصيلًا حول معضلة الأمن/ التنمية راجع: مجموعة باحثين، العراق: إعادة الإعمار والدور المستقبلي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ط١، ص٢٠٠٥.

٥٧)سالم توفيق النجفي، التنمية الاقتصادية في العراق: الحاضر والمستقبل، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي أقامها: مركز دراسات الوحدة العربية الموسومة (احتلال العراق وتداعياته عربيًا وإقليميًّا ودوليًّا)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١، ٢٠٠٤، ص٨٥٧ – ٨٥٨.

٥٨)عبد الحسين شعبان، ونظام الحكم، مصدر سابق، ص٥٠١.

٥٩)حسن البزاز، مصدر سابق، ص٢٣٨.

٦٠)أحداث سامراء وانعكاساتها على العملية السياسية، المصدر سابق، ص٥٥.

(*) وبهذا القدر يمكننا طرح التجربة البريطانية التي أعطت اهتمامًا كبيرًا للمعارضة السياسية وتكريسها واقعًا سياسيًّدا، حتى تحولت إلى قوة بل ومؤسسة سياسية تتمتع بوضع قانوني رسمي إلى جانب الحكومة، إذ توجد حكومة ظل لها تتكون من وزراء ينتمون إلى الحزب الذي لم يحصل على الأكثرية، ولها وجود فعلي، وهي جاهزة للحلول محل الحكومة القائمة، بما يؤدي أداؤها إلى تحقيق التوازن داخل الهيئات الرسمية للمحافظة على التجربة الديمقراطية، ويمنع الميل نحو الدكتاتورية من جديد..

M.E.R.C
ISSN 2536-9504